الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٦٣
الثلاثاء ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

أولا، لدينا تقرير الأمين العام "خطة للتنمية"

البند ٩٢ من جدول الأعمال (تابع)

خطة للتنمية: جلسات عامة استثنائية على مستوى رفيع للنظر في سبل تعزيز خطة للتنمية وإعطائها زخما سياسيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/665)

(ب) مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/49/320)

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الجلسات العامة للجمعية العامة توفر لنا اليوم إطارا سخيا لمناقشة أحد بنود الدورة التاسعة والأربعين البالغة الأهمية، ألا وهو خطة للتنمية. وفي هذا السياق، يريد وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكل ما جرى من أجل فتح الطريق، هذا العام، لإتاحة فرصة إجراء مناقشة متشعبة وعريضة، تحت رعاية الأمم المتحدة، حول مسألة حاسمة للعالم في نهاية هذا القرن، هي التنمية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

A/48/935 والوثيقة "خطة للتنمية: توصيات" A/48/665 التي نشرت مؤخرا، وهما لم يوفرا نهجا إبداعيا للتنمية فحسب، بل أيضا أفكارا جديدة حول دور كل مشارك في هذه العملية. وهاتان الوثيقتان، الى جانب "خطة للسلام"، تستجيبان للاحتياجات الحقيقية للبشرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ونأمل في أن توجها الأنشطة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة في القرن المقبل.

ثانيا، لقد جرت جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية، ووفرت إطارا للحوار وتبادلا للآراء حول الجوانب الرئيسية للتنمية ودور الأمم المتحدة في دعم هذه العملية. وتؤكد المشاركة العريضة من جانب العلماء، والسياسيين، وممثلي الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والقطاع الخاص على الاهتمام بهذه المسألة والأهمية المعطاة لها، وهي تسبغ بعدا جديدا على عالمية الأمم المتحدة.

ثالثا، هناك الاجتماع الوزاري للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤، حيث عرضت الحكومات آراءها بشأن تقرير الأمين. وقد قدمت اقتراحات لإكماله وإثرائه من أجل خدمة هدفنا المشترك على نحو أفضل، أي التنمية، بالنظر الى متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين.

ويحدونا الأمل في أن تتيح مناقشتنا الفرصة لكي نضيف المزيد من التقدم المفاهيمي، والتوضيحات، والاقتراحات المناسبة للعمل داخل الأمم المتحدة من أجل وضع واعتماد الصيغة النهائية لخطة للتنمية بأسرع وقت ممكن. ويمكن بجهودنا وأعمالنا المشتركة أن نكفل أن تتزامن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مع اعتماد هذه الوثيقة. ولن يكون التزامن تزامنا ميمونا فحسب، بل أيضا قرارا هاما جدا لأعمال وأهداف المنظمة في القرن المقبل. وعلينا التزام معنوي أمام شعوبنا وأطفالنا بالتوفيق في هذه الجهود.

اسمحوا لي أن أبرز بعض الأفكار الواردة في تقريري الأمين العام والتي تحظى بتقدير خاص من وفد بلدي.

أولا، إننا نؤيد بقوة مفهوم الأبعاد الخمسة للتنمية التي حددها وعرفها الأمين العام. ونحن نرى أنها تمثل تقدما مفاهيميا هاما في هذا العقد. وهذه الأبعاد الخمسة التي هي السلم كأساس للتنمية، والاقتصاد كمحرك للتقدم، والبيئة كأساس للاستدامة، والعدل كدعامة المجتمع، والديمقراطية بوصفها الحكم الصالح، تعتبر أجزاء من مفهوم متكامل للتنمية البشرية المستدامة. فهي مترابطة بقوة وتؤكد على تشعب هذا المفهوم والجهود اللازمة لتعزيزه. وهي تتطلب بذل جهود متواصلة من جانب الدول على الصعيد الوطني، فضلا عن التعاون الإقليمي والدولي. وهي تتطلب أيضا نظاما متعدد الأطراف لدعم التنمية يكون كافيا ومتماسكا ومنسقا وفعالا، داخل هيئات الأمم المتحدة وفيما بينها.

ثانيا، إننا نؤيد كذلك نهج اعتبار التنمية مشكلة ومسؤولية مشتركة لجميع البلدان، فالتقرير "خطة للتنمية" وتوصياته يحددان بصورة شاملة الاحتياجات والتحديات والوسائل المحددة لكل مجموعة من البلدان، المتقدمة النمو والنامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ونحن نرى أن إمكانيات تحقيق التنمية العالمية المتوازنة والمتواصلة في المستقبل إنما ترتكز على التقييم الصحيح للمشاكل المحددة لكل بلد.

الفكرة الثالثة الهامة التي أود التأكيد عليها هي أن للجهود الوطنية دورا أساسيا في النهوض بالتنمية. وفي هذا الإطار، فإن الحكم الصالح وتشجيع المبادرات الخاصة والنهوض بها، أمور تنطوي على أهمية قصوى ويمكن اعتبارها شروطا أساسية ضرورية لتعزيز هذه الجهود. ونرى، أن الحكم الصالح يفترض مسبقا وجود إرادة سياسية محبذة للتغيير والتنمية؛ ومهيئة للاستقرار الداخلي الاجتماعي والسياسي على السواء، ووجود سياسات واستراتيجيات تضمن الاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة من إنسانية ومادية، والمحافظة على التوازن بين معايير وخيارات الكفاءة للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

غير أن هذا لا يكفي إذا ما أريد تحقيق تنمية وطنية سليمة ومطردة. وهذه التنمية ينبغي أن تيسرها وتدعمها بيئة دولية مؤاتية، وتعاون ومساعدة بروح الشراكة، وسلم دولي واستقرار. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة يمكنها بل يجب عليها أن تضطلع بدور هام. ولدينا لهذا الغرض الهياكل الأساسية المنصوص عليها في الميثاق. وبالإضافة الى ذلك فهم واف للترابط القائم بين التنمية والسلم. ولدينا من قبل "خطة

للسلام" ثم الخطة المقترحة للتنمية. وما علينا أن نفعله الآن هو إيجاد السبل والوسائل، داخل منظومة الأمم المتحدة، لكي نعالج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بطريقة متكاملة، فضلا عن مشاكل السلم والأمن. إن التنمية، في الواقع، أداة للدبلوماسية الوقائية، والسلم بدوره شرط مسبق للتنمية.

إن للديمقراطية وحقوق الإنسان دورهما المتزايد في عملية تحقيق التنمية المستدامة. ففي المجال الاقتصادي، تنطوي إقامة الديمقراطية على تناقص دور الحكومات كعامل اقتصادي رئيسي؛ وتحقيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرار؛ ودعم وتشجيع المبادرة الخاصة. ونرى، أن القدرات الابتكارية لدى الأفراد، عندما تعمل داخل إطار مؤسسي قانوني مناسب وداعم توجده حكوماتهم، هي مفتاح النمو الاقتصادي الكفؤ والمستدام.

وفي الوقت نفسه، فإن الجمع بين القدرات الابتكارية للأفراد والعمل المنسق من جانب الحكومات بغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية أمر أساسي للتنمية البشرية التي هي الهدف النهائي لأية عملية إنمائية.

وترد في تقرير "خطة للتنمية"، ولا سيما في التوصيات المنشورة مؤخرا في الوثيقة A/49/665، اقتراحات هامة لإقامة نظام إنمائي فعال متعدد الأطراف ولأنشطة إنمائية تضطلع بها الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وكفاءة. ولقد لاحظنا ذلك باهتمام، ونعتقد أن علينا، ونحن نعجل الخطى لاعتماد الصيغة النهائية لخطة التنمية أن نركز جهودنا على تحديد وسائل عملية وملموسة لضمان الكفاءة والتنسيق في الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة.

ويؤيد وفد بلادي إنشاء فريق عامل حكومي دولي، يكون هيئة تابعة للجمعية العامة، وذلك كإطار للمداولات الجديدة ولتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة. ونحن على ثقة، أنه الى جانب إسهامات ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية سيحقق ناتج عمل هذا الفريق التوازن الضروري بين الجزء المفهومي القيم فعلا في خطة التنمية المقترحة، ومسارات العمل في المستقبل.

وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن منظومة الأمم المتحدة هي أنسب إطار لتشجيع التنمية العالمية، وإن الهياكل القائمة يمكنها أن تستجيب لهذا التحدي. والمرجو أن تشجيع روح التنشيط السائدة على اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز مهام مختلف الهيئات المسؤولة عن التنمية، وزيادة كفاءة أنشطتها. فالشراكة من أجل التنمية ـ التي لا تتضمن التعاون بين الدول فحسب وإنما أيضا التعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ـ أصبحت ضرورية الآن بأكثر من أي وقت مضى.

أود أن أختتم بياني بايراد اقتباس من التقرير الذي يتناول توصيات الأمين العام حيث يقول:

"ولن يتاح تحقيق أي تحسين فعلي ما لم تكن الدول الأعضاء مقتنعة بالحاجة الى التغييرات المقترحة، وما لم تتقاسم الأمم والشعوب في كل مكان ثمار هذه التغييرات. والتحدي الماثل أمام الدول الأعضاء هو اغتنام هذه الفرصة وجعل منظومة الأمم المتحدة أداة لتعددية الأطراف تتسم بفاعلية أشد كثيرا". (A/49/665، الفقرة ١٣)

السيد سوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد رحبت النمسا بتقديم الأمين العام لتقريره "خطة للتنمية". واليوم ننضم الى الآخرين في الإعراب عن التقدير للتوصيات الملموسة التي قدمت والتي تستند، فيما نفهم، الى التقرير. إن الوثيقة الجديدة تتضمن توصيات ابتكارية بعيدة المدى وتحفز على إعمال الفكر. فهي بالتأكيد تستحق مزيدا من الدراسة الشاملة والمفصلة في سياق جهودنا المتواصلة لوضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية المقترحة. وهذا، سوف يجري دون شك خلال الأشهر القادمة، والوفد النمساوي يؤيد فكرة إنشاء فريق عامل لهذا الغرض. ولكون التوصيات قد قدمت قبل أيام قليلة فقط، فلا يسعنا اليوم سوى التركيز على نخبة من القضايا الكبرى.

يسلم التقرير والتوصيات بالأولوية التي يتعين أن توليها منظومة الأمم المتحدة بأكملها لفكرة التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تقر جميع الدول الأعضاء بهذا الأولوية إذا كان لنا أن نجد أساسا مشتركا لجهودنا الإضافية.

ونتفق مع قول الأمين العام بأن السلم والاقتصاد وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية تشكل نهجا شاملا في تناول البعد العام للتنمية.

والتنمية الاقتصادية أساسية لنجاح جهودنا من أجل السلم وحماية البيئة والرفاه الاجتماعي والديمقراطية على النطاق العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن جميع هذه الأبعاد ذات أهمية حيوية لنجاح جهودنا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، على أن يكون الإنسان في صميم شواغلنا فيما نحن نطور استراتيجية إنمائية طويلة الأجل يكتسي فيها القطاع الخاص وأنشطة المبادرة الخاصة، بالإضافة الى الحكم الصالح، أهمية حاسمة.

وترحب النمسا بالتشديد الواضح للأمين العام على تمكين المرأة كهدف ذي أولوية لمنظومة الأمم المتحدة. ففي كل بعد من أبعاد التنمية تقريبا نجد أن دور المرأة عنصر أساسي. ويحدونا الأمل أن يتبلور هذا الفهم الى التزامات قوية بالعمل في المؤتمر العالمي القادم الذي سيعقد في بيجينغ. ولذلك نرى وجوب النظر الى أي توصية تتعلق بتحسين مركز المرأة في جميع المجتمعات في إطار الفرع ألف من الفصل الثاني، الذي يحدد التوصيات، أي الفرع الذي يتناول السياسات الوطنية للتنمية.

إن التعاون الإنمائي الدولي لا يستطيع أن يحل محل المسؤولية الأولى لكل دولة عن النهوض بسياستها وجهودها الإنمائية الخاصة. وخطة التنمية المقترحة ينبغي أن تعترف بأن عملية التنمية تتحدد بصورة متميزة لكل بلد على حدة. ولا يملك المجتمع الدولي إلا أن يساعد الدولة المعنية في جهودها هي من أجل التنمية. وسيتعين عليه توفير الدعم حينما يكون ذلك مطلوبا وحينما يكون ذلك ممكنا. وتسلم النمسا بالطاقة الكامنة في التعاون الإنمائي الدولي القائم على مبدأ الشراكة.

إن ندرة الموارد، على المستويين الوطني والدولي، تجعل تحديد الأولويات مسألة لا مفر منه. فالموارد يجب استخدامها بطريقة تحقق فيها الوسائل المحدودة المتاحة أقصى النتائج الإيجابية وتفي بأكثر الاحتياجات إلحاحا.

في السنوات الأخيرة، تعين على عدة بلدان أن تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية جديدة في سعيها الى تحويل اقتصاداتها وفقا لمعايير الاقتصاد السوقي. ولا بد من تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بدعم من المجتمع الدولي. وتوصيات الأمين العام في هذا السياق تدعو الى توفير موارد إضافية، وهي دعوة نؤيدها تماما. ولقد ساعدت النمسا عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وحافظت في الوقت ذاته على مستوى تعاونها مع البلدان النامية. ثم إن التدفقات الى البلدان النامية في السنة الماضية شهدت زيادة بالأرقام الحقيقية.

وقد نوقشت هنا، وعلى مستويات أخرى، دواعي قلق كبرى من أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تستجيب بشكل كاف للأبعاد العالمية الجديدة الآخذة في الظهور فيما يتعلق بقضايا التنمية. ونحن نؤمن فعلا بأن الأمم المتحدة عليها أن تفي بهذه المهام في تفاعل وثيق فيما بين جميع هيئات ووكالات الأمم المتحدة. إن مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية المقبلة من العناصر الفاعلة الرئيسية في ميدان التعاون الإنمائي الدولي. والنمسا تؤيد الفكرة القائلة بأن هذا التعاون الذي يرتكز على الاعتراف بالهوية الخاصة لكل منظمة وبولايتها، ينبغي أن يكون متمما بعضه لبعض وأن يتجنب التنافس بلا داع.

إن المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا ـ في ريو

بشأن البيئة والتنمية؛ وفي بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجرزية الصغيرة النامية؛ وفي فيينا بشأن حقوق الإنسان؛ وأخيرا في القاهرة بشأن السكان والتنمية - ساعدت في تطوير مفهوم شامل للتنمية. وفي هذا الصدد، تؤيد النمسا تأييدا تاما الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٥ من توصيات الأمين العام بخصوص وضع إطار مشترك لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، السابقة منها والمقبلة، وتوليف الأهداف والغايات التي أقرتها المؤتمرات ولقاءات القمة الدولية، ووضعها في منظور زمني معقول.

وسيضع الوفد النمساوي هذا الاقتراح في اعتباره عندما يحين وقت التداول حول متابعة المؤتمرين الرئيسيين المقبلين: مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

وفيما يتعلق بالدور المتوخى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٤٥ من التوصيات، نفهم أن القرار ١٦٢/٤٨ أنشأ على وجه التحديد هذا النوع من العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه كيانا اشرافيا موحدا، والمجالس التنفيذية التي تدير الصناديق والبرامج التنفيذية. ونحن نشاطر الأمين العام أمله في أن يضطلع المجلس بوظيفته الاشرافية بمزيد من الفعالية.

إن الأمم المتحدة توفر أداة لرفع مستوى الوعي العام، وتوفير المعلومات، وتحديد جدول الأعمال الدولي للتنمية، وبناء توافق الآراء اللازم للعمل. وقد أوضحت النمسا في مناسبات مختلفة أن الأمم المتحدة لا تحقق تماما، في نظرنا، طاقتها الكامنة على توفير المعلومات الأساسية اللازمة لصنع القرار، لأن بياناتها وتحليلاتها كثيرا ما تجيء مفتتة ومعروضة في قوالب مختلفة ومجزأة الى أجزاء محصورة بذاتها في عدد لا حصر له من التقارير المتنافسة.

وفي سياق عملية إعادة التشكيل والتنشيط، اقترحت النمسا، في عام ١٩٩٢، إنشاء نظام للتقارير الموحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة. ونظام التقارير الموحدة هذا يمكن أن يتطور ليصبح تقريرا عن حالة التنمية في العالم، يرسم خيارات واضحة لوضح أولويات السياسة الإنمائية. وهذا التقرير يمكن أيضا أن يشكل أداة قيمة لخدمة التنمية الوقائية، وهي الفكرة التي طرحها الأمين العام والتي تستحق منا كل التأييد.

السيد إدواردز (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن "خطة للتنمية"، الوارد في الوثيقة A/49/665. وأود أن أتقدم ببضع ملاحظات يرى وفدي أنها ذات صلة بمناقشتنا المتعلقة بهذا التقرير.

أود أيضا أن أعرب عن تأييدي التام للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ نيابة عن مجموعته. ونحن ممتنون له بوجه خاص على ملاحظاته المتعلقة بغلبة الإنفاق الدولي في مجال حفظ السلم. وهذا خلل ينبغي معالجته بشكل كاف، ويجمل بهذه المناقشات أن تضعنا على المسار الصحيح.

لقد عرف الأمين العام بمنتهى الدقة ما يسمى بالأبعاد الخمسة للتنمية ألا وهي السلم، والنمو الاقتصادي، البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه لا يمكن تناول أي من هذه الأبعاد الخمسة بصورة مستقلة، لأنها جميعا مطلوبة للتنمية. كما أشار الأمين العام الى أوجه قصور عديدة في الجهود الإنمائية، قد تكون نابعة من منظومة الأمم المتحدة أو قد ترجع الى أسباب أخرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موانغولو (ملاوي).

كما أنه يثير عددا من النقاط الهامة في الفرع الأول من التقرير. فهو يذكرنا بالتحديات الإنمائية الكبرى التي تنتظرنا، ونحن نشكره على ذلك. إلا أن التوصيات التي يقدمها من أجل العمل في منظومة الأمم المتحدة ليست مرضية تماما. فهي لن تؤدي إلا الى زيادة حدة النقاش في المداولات التي نجريها هنا. ولن يتأتى مكسب عملي يذكر من مجرد إطالة الكلام. إن ما نحتاجه هو إجراءات ملموسة لتحسين فرص وصولنا الى صناديق التنمية؛ ولكننا لسنا بحاجة تذكر الى مناقشة الإطار المفاهيمي للتنمية.

إن جزر مارشال تعي تماما ما نحتاجه من متطلبات التنمية. ونرى أننا نفي بالعديد من المبادئ الأساسية المكرسة على أساس الدعائم الخمس. كما أننا حددنا الوسائل التي تمكننا من تحقيق التنمية في عدد من المجالات. وقامت جميع الوزارات بتخطيط المشروعات

وتحديد مواعيدها. وعلى سبيل المثال، وضعت هيئة حماية البيئة، التي تقع تحت إشراف وزارة الصحة والبيئة، استراتيجية عبر قطاعية لإدارة البيئة على المستوى الوطني. وهي تتضمن عددا من التوصيات والمشروعات التي من شأنها أن تفيد شعب جزر مارشال وتحفز النمو الاقتصادي بتحسين القطاعات المتخلفة. ومع ذلك، فإن معظم هذه المشروعات ما زالت تنتظر التنفيذ لمجرد عدم وجود الاعتمادات الكافية للبدء فيها.

وتهتم حكومة جزر مارشال اهتماما شديدا بالتعاون الاقتصادي والتكامل على الصعيد الإقليمي، ونرى أن هذا الموضوع تعرض له الأمين العام بصورة وافية. إن التعاون الدولي من أجل التنمية ليس خيارا بل هو مطلب أساسي لتحقيق السلم والاستقرار العالميين. ومع ذلك، لا بد من أن نوضح أن التعاون الإقليمي لن يكون ممكنا دون إعطاء دفعة انطلاق قوية لكل اقتصاداتنا في منطقة المحيط الهادئ.

لقد أعطي هذا إطارا محتملا ضمن برنامج العمل للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وفي هذا الشأن، نرحب بزيادة التعاون التقني بين البلدان النامية. وكما أشار الاتحاد الأوروبي، هناك بالفعل تباين متزايد فيما بين البلدان النامية، وإننا نقبل بامتنان المساعدة من جانب البلدان الأكثر ازدهارا التي هي من زملائنا في مجموعة الـ ٧٧.

ومن أوجه النقد الرئيسية لجهود التنمية عبر السنين أنها قد أوجدت كثيرا من الأشياء القليلة الجدوى. ووفد بلادي يدرك هذا إدراكا تاما. ومما يثير انشغالنا أن هناك إهدارا كبيرا للموارد حدث عبر السنوات، وأن هذا كله كان يتم في بعض الأحيان بموافقة البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء. والمسألة بالنسبة لنا تتعلق بشفافية تخطيط مشاريع التنمية. إن المشاريع التي نود أن نراها تتحقق في جزر مارشال قليلة التكاليف عموما وقد تم تخطيطها بالتعاون والتشاور عن كثب مع جميع الأطراف المتأثرة، ولا سيما الشعب المحلي الذي ينبغي، في رأينا، أن يشارك في هذا الأعمال منذ بدايتها. ولم نقبل قط أي مشروع إنمائي لمجرد أن أطرافا من الخارج قد أوصت به.

فيما يتعلق بمسألة المديونية، إننا بالطبع متعاطفون للغاية مع البلدان التي تصاعدت ديونها الى أبعاد أفلت زمامها على يد قادتها المستبدين. من المخزي أن تهدر كل هذه الثروات، وهي أموال كان يمكن أن تفيد الشعوب المعنية فائدة عظيمة. ولكن ما هي آثار الإعفاء من الديون، على الأقل بالنسبة لافريقيا ولأقل بلدان العالم نموا؟ وماذا عن البلدان التي تمكنت من تجنب حالات المديونية السيئة هذه؟ هل ستهمش بسبب سجلها الجيد في حسن التدبير؟ ألا يتعين علينا أن نبدي قدرا أكبر من المسؤولية عند وضع اتفاقات القروض هذه؟

إن مجموعة الـ ٧٧ تشعر بالانشغال البالغ إزاء فرض شروط على المساعدة الانمائية، وهو رأي تتشاطره حكومتي. ولكن يتعين علينا أن نواجه بعض الحقائق بصدد المسؤولية عن صلاح الحكم. اذا كان بيتك غير نظيف، ينبغي أن تقترض المال لتنظيفه. ولا ينبغي أن تقترض مالا لتشتري بندقية أو لتنفقه على عشاء لك باهظ التكلفة. إننا نشاطر الرأي الذي أعربت عنه هندوراس بأن الانفاق العسكري ضار بالجهود الانمائية.

إن التكلفة الاجتماعية العالية في بعض الأحيان لبرامج التكييف الهيكلي التي يمكننا أن نراها في بعض البلدان مسألـــة تثير إنشغالنا الكبير. ولقد أصبحنا على اقتناع بالحاجة الى بعض من هذه البرامج ولا مفر من أن تتحقق فوائدها ببطء، ولكنها قد لا تنجح على الإطلاق اذا كان الذين يمتلكون القوة لا يشعرون بأن عليهم خدمة مصالح الشعب. سيكون من مصلحتنا جميعا أن ننصت الى مشورة السيد لي كوان ييو ممثل سنغافورة: حكومة نظيفة؛ وخدمة مدنية فعالة يحصل العاملون فيها على أجر مجز؛ وتنظيم الأسرة وتوخي الروح العملية في الاقتصاد العقائد الجامدة؛ وإفساح الحرية لأصحاب المشاريع من الأجانب والمحليين للمضي قدما في نشاطهم؛ والتعليم العام؛ ومراعاة النتائج لا التزام الخط السياسي الذي يعد صائبا؛ وصيانة التضامن الوطني والتماسك الاجتماعي.

إن التحديات التي تواجهها البلدان النامية من حيث التنمية المستدامة تتطلب تأملا ذاتيا نزيها من ناحية، ومساعدة مالية من الناحية الأخرى. إن بوسع الحكومات الوطنية وحدها أن تحدد الأهداف ولكنها لا يمكن أن تنجح بدون مساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد هناك قطعا دور لمؤتمر تعقده الأمم المتحدة ويعني بتمويل التنمية، شريطة أن يساعد هذا المؤتمر في تقوية منظومة الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي.

ولقد توصلنا فعلا الى توافق في الآراء حول السبيل الى الأمام في العديد من المؤتمرات. وهناك بالطبع حاجة الى ضمان التماسك بين هذه الجهود، ولكن ما نحتاجه حقا هو العمل وليس المزيد من الكلام.

السيد أبو عوده (الأردن): سيدي الرئيس، يسعدني أن أتحدث باسم وفد بلادي اليوم عن البند ٩٢ "خطة للتنمية". وفي مستهل كلامي أود أن أتقدم بعميق التقدير والشكر الى الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، على التقرير اللاحق لـ "خطة للتنمية" الذي أصدره مؤخرا. فالتنمية الشاملة، في المكان وفي المجال، تشكل في عصرنا هذا، ولا ريب، أهم المسؤوليات العالمية وأبعدها أثرا، لأسباب كثيرة معروفة أهمها أن تحسين أحوال الإنسان هو محورها وهدفها. وميثاق الأمم المتحدة الذي لا يفصل بين حفظ السلام والأمن من جهة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، قد أكد الحقيقة الأساسية التي نستهدي بها في عملنا والممثلة في قناعتنا بأن لا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام؟

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة السفير السيد إنسانالي، الرئيس السابق للجمعية العامة، لجهوده المشكورة في تنظيم الجلسات العالمية للتنمية التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي. والتي كانت على درجة كبيرة من الفائدة والأهمية، من حيث تزامنها مع إصدار "خطة للتنمية".

إن وفد بلادي يود أن يعيد التأكيد على تأييد الأردن للأبعاد الخمسة لخطة للتنمية: السلام، والاقتصاد كمحرك للازدهار، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. فتناول التنمية، تصورا وسياسة وبرمجة، على هدى هذه الأبعاد هو الكفيل بتأمين حياة أفضل للفرد. فالهدف هو تحسين أحوال الإنسان من خلال مكافحة واستئصال الجوع، والمرض، والجهل، وخلق فرص عمل للجميع. وبالرغم من اقتناعنا هذا، فلا يزال شبح الفقر، مع الأسف، يخيم على عالمنا، ولا يزال أكثر من بليون إنسان يعيشون في ظل الفقر ويعانون من آثاره المرعبة.

لقد اتخذنا جميعا "تعزيز وتنسيق التعاون الدولي من أجل التنمية" شعارا نسعى لتحقيقه، وأصبح هذا الشعار يتردد على ألسنة الجميع. واستطعنا أن نبرز المشكلات والعقبات التي تشكل حجر عثرة أمام الجهود الدولية من أجل التنمية. فمعالجة أزمة الديون الخارجية، والتجارة، والاستثمار، والتدفقات الرأسمالية، والحصول على التكنولوجيا، ما زالت الدعامات الرئيسية للتنمية. وهذا كله يتطلب تعاونا جادا بين الشمال والجنوب وهذا التعاون بدوره يتطلب أمرين هامين هما:

أولا، ترتيب البيت على المستوى الوطني. فإن انتهاء الحرب الباردة وانحسار خطر الحرب قد فتح الباب أمام كل دولة، بل أوجب عليها أن تعيد ترتيب أولوياتها، حسب المتطلبات والاحتياجات في ظل التغيرات العالمية السريعة التي يشهدها العالم. فقد حان الوقت الى الانتقال الجاد من التركيز على التسلح الى التركيز على التنمية في أبعادها المختلفة، حيث أن حسن استخدام الموارد لا بد أن يحتل الآن مرتبة متقدمة في أولويات الدول. إن خلق ثقافة تنموية أمر حيوي وضروري من أجل التوصل الى شراكة متينة بين الدولة والمجتمع. ويمكن أن يتصدى لهذا الأمر السلطة والمنظمات غير الحكومية والصحافة والمفكرون دون استثناء. إذ أن تشجيع ودفع مشاركة المواطن في عملية التنمية أصبحا أمرا محتما. ولا شك أن تشجيع عملية الخوصصة وتنمية القطاع الخاص هي من الأمور الأساسية والهامة في دفع زخم التنمية، الأمر الذي يجعلها من المرتكزات الهامة لترتيب البيت على المستوى الوطني.

ثانيا، تعزيز التعاون بين دول الجنوب. بعد ترتيب البيت على المستوى الوطني، كما ذكرت أعلاه، يتحتم أن يتعزز الحوار والتعاون بين دول الجنوب، إذ أن التركيز فقط على علاقة الشمال بالجنوب دون تنشيط ومأسسة تعاون دول الجنوب فيما بينها سيشكل عامل إرباك في الحركة الأشمل لعملية التنمية. لقد وقع بلدي، الأردن، اتفاقية تأسيس مركز الجنوب مؤخرا، على أمل أن يكون المركز الآلية التي يتم من خلالها تعزيز جهود التعاون في الأمور التنموية، وتوحيد الأهداف لغايات التنسيق، ليس فقط بين دول الجنوب، بل أيضا بين الجنوب والشمال.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية الموقعة مؤخرا، بالرغم من تفاوت مستويات التنمية في البلدين، يمكن أن تشكل في حالة نجاحها نموذجا للتعاون والشراكة الاقليمية. فقد وقع الطرفان اتفاقية تتضمن أمورا شتى تتطلب التعاون الجاد لتحقيق غايات مشتركة ذات فائدة

للبلدين. وتشتمل المعاهدة على أمور مثل المياه، والطاقة، والبيئة، والتجارة كمجالات للتعاون. وجاءت هذه الاتفاقية بعد فترة كانت التنمية فيها متأثرة بسبب الحروب، وحالة الحرب التي خيمت على المنطقة لفترة طويلة من الزمن. إن فكرة إنشاء بنك للتنمية في منطقتنا هو أمر هام للغاية. وحكومتي ترجو أن يتم بنجاح تأسيس مثل هذه المؤسسة لأنها ستكون الآلية التي ستتم من خلالها الشراكة الاقليمية. وجاء مؤتمر الدار البيضاء في المغرب مؤخرا ليرسم الطريق نحو التعاون على مستوى إقليمي أوسع، وستكون الآثار الإيجابية له ملموسة على المستوى الدولي.

إن من الأمور الجديرة بالذكر في هذا السياق موضوع تدفق المساعدات من الشمال الى الجنوب وبخاصة المساعدات الرسمية التنموية. نحن نعيش في حقبة مختلفة عن حقبة الحرب الباردة التي سبقتها. فالشراكة الدولية والعولمة هما طريقان رئيسيان نحو التوصل الى عالم مستدام وأفضل، فالفكرة التي كانت سائدة خلال حقبة الحرب الباردة من أن المساعدات لدول الجنوب هي أمر ذو غرض سياسي محض، يجب أن تتغير. وينبغي أن تحل محلها القناعة بأن مساعدة دول الجنوب هي استثمار في التنمية والسلام. إن الاستثمار في الشراكة الدولية هو طريق ذو اتجاهين كفيل بتعميم الفائدة على الجميع. إننا في الأردن، مع إدراكنا التام بأن الشمال يجابه نصيبه من المشاكل الاقتصادية، ندعو دول الشمال، مع ذلك الى تغيير نظرتها بالنسبة للمساعدات لدول الجنوب لتصبح أكثر إيجابية.

وفي هذا المضمار، يجب مساعدة الدول الأقل نموا لإدخالها في الشراكة والاقتصاد العالميين. فالدول النامية التي تسعى جادة للتوصل الى التنمية المستدامة تتحمل أعباء ثقيلة في محاولاتها لتحقيق التوازن بين الميزان الداخلي والخارجي في المدى القصير، وقد يهدد هذا الوضع مضيها نحو التنمية المستدامة.

لقد اقترحت حكومتي في عدة مناسبات أن تشتمل خطة للتنمية على برنامج تجسير للدول النامية لتعويضها عن الألم في المدى القصير بالمغانم في المدى الطويل. ويتضمن الاقتراح تبني معايير موضوعية للتقييم، يمكن بواسطتها الحكم على إنجازات الدول التي تعمل على تحقيق غايات التنمية المستدامة. ومن ضمن هذه المعايير، احترام حقوق الانسان، والتطوير الإنساني، وتقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي عن مدى تنفيذ برامج التصحيح وإعادة الهيكلة، وكذلك استخدام مقاييس لتقدير برامج البيئة وغيرها من الأمور. ويجب أن يقدم العون والدعم لهذه الدول التي تثبت مقدرتها على الامتثال لهذه المعايير وفق إمكاناتها.

إن مشكلة الديون لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام جهود الدول في الاستثمار وخلق فرص العمل. وتخفيف هذه الديون سيكون له أثر إيجابي مثلما سيشكل خطوة كبيرة للأمام. وبهذه المناسبة فإن وفد بلادي يتقدم بالشكر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة المتحدة لمساعدتهما للأردن في هذا المضمار.

إن وضع نظام حوافز دولي من شأنه أن يسهم في تلبية شروط الاقتصاد المفتوح والتجارة الحرة وتفعيل دور القطاع الخاص وتقليل دور الحكومة، وهي شروط ليست سهلة التحقيق وتنطوي على مسؤولية كبيرة. وإن الدول التي تتبنى مثل هذه البرامج تفعل ذلك من أجل التقليل من الضغوط الناشئة عن تسديد القروض الخارجية أو للحصول على مساعدات خارجية. وعليه فإنه لا بد من وضع ترتيبات خاصة لدعم هذه الدول ومساعدتها في استبدال هذه الضغوط بنظام حوافز إيجابي ذي نفع أكبر.

ختاما أود أن أقتبس من خلاصة التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة عندما ذكر:

"والشعب الذي نعمل جميعا لأجله، هو الحارس الحقيقي للرؤية الإنمائية الجديدة البازغة، ومن أجله، لا بد أن نعمل لإنجاز إطار جديد للتعاون الإنمائي ولتنشيط منظومة الأمم المتحدة". (A/49/665، الفقرة ٩٢)

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الأنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي الى المتكلمين الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره حول التوصيات بشأن خطة للتنمية (A/49/665)، الذي قدمه كمتابعة لتقريره السابق وعلى جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية.

لفترة طويلة ظل دور الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي مهمشا ومحصورا بصورة متزايدة على أطرافه الخارجية. فتجدد الصراعات

الجديدة حمل الأمم المتحدة على إيلاء أهمية أكبر للمسائل المرتبطة بالحفاظ على الأمن والسلم، مما أعطى انطباعا خاطئا بأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية لا تحظى بالأولوية القصوى في جدول أعمالها. ومع نهاية الحرب الباردة وتزايد الروح البناءة على الساحة الدولية، فإننا نعتقد أن أمام الأمم المتحدة فرصة سانحة لاستعادة الموقع الذي خسرته للارتقاء بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الى المكان الذي تستحقه في ترتيب أولوياتها.

وبانتهاء النزاع الأيديولوجي انتهى أيضا العزل بين مكونات كبرى مثل المسائل السياسة والأمنية والمسائل الاجتماعية. ومن المعترف به كثيرا الآن أن الأمن لا يمكن النظر اليه من الناحيتين السياسية والعسكرية وحدهما، وأن السلم والرفاه لا ينفصلان. وإزاء هذه الخلفية، نرحب بمبادرات إحياء دور الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية.

لقد درسنا بعناية التوصيات الواردة في التقرير، التي يتشاطرها وفد بلادي ويؤيدها. إن الطابع الموجز والشامل الذي يتسم به التقرير يشكل رصيدا قيما للمجتمع الدولي. ومما ينبغي التسليم به أن السلم والنمو الاقتصادي هما الأساسان اللذان يمكن أن تزدهر عليهما الأبعاد الثلاثة الأخرى، وهي حماية البيئة، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وهذه الأبعاد الثلاثة بدورها يمكن أن تعزز السلم والنمو الاقتصادي بطريقة مستدامة.

من الواضح أن التنمية يضطلع بها على الساحة الدولية فاعلون عديدون. ومع ذلك، فإن على كل دولة وحكومة أن تضع أولوياتها بنفسها وعليها أن تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها. وما من دولة يمكنها أن تتوقع من الآخرين أن يقوموا بوظائفها نيابة عنها. وهنا ينبغي التأكيد على أن مشاركة الفاعلين، من غير الدول في المجتمع المدني، مثل القطاع الخاص، والمنظمات الجماهيرية والحركات الشعبية، تكتسي أهمية متنامية. فعن طريق هؤلاء الفاعلين وحدهم يتسنى إدماج مجموعات أشمل من السكان والنجاح في وضع المشاريع الانمائية وتخطيطها والاضطلاع بها. وفي هذا السياق، يقوم بُعد الديمقراطية بدور حاسم.

إن أهمية وأثر الوضع الدولي المؤاتي ليسا بحاجة الى تأكيد. والدائرة المفرغة للفقر وزيادة السكان، ونقص الموارد البشرية والطبيعية، والتدهور البيئي والمديونية، التي وقعت في حبائلها أقل البلدان نموا على وجه الخصوص، دائرة لا بد من كسرها.

إن تركيا، من ناحيتها، وبالرغم من سياسات التكيف الاقتصادي القاسية، الجارية بها قد بدأت وشاركت في خطط دولية وإقليمية للتعاون الاقتصادي والتقني، سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو خارجها لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وأقل البلدان نموا.

هناك إدراك واسع النطاق للحاجة الى نهج متكامل متعدد التخصصات، وذلك حتى تنفذ بطريقة ملموسة توصيات وأهداف مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، ومؤتمر القمة القادم المعني بالتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده في استانبول.

إننا نرحب بالمبادرة الخاصة بتحقيق تعاون أوسع نطاقا وأكثر موضوعية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز. إن الأمم المتحدة ـ بقدرتها على زيادة الوعي العام، وتوفير المعلومات، وتحديد خطة التنمية الدولية، وإيجاد توافق الآراء، فضلا عن حيادها وشبكتها العالمية التي لا تبارى من اللجان الاقليمية والمكاتب القطرية وقدرتها الهائلة على الإيصال ـ لها وضع وقوة فريدان بين المحافل الدولية. إلا أننا ينبغي أن نراعي أيضا أنه ينبغي تجنب أية محاولة للإضرار بحيادها وفعاليتها، إن من السهل جدا أن نسيس مسائل التنمية؛ واذا ما فعلنا ذلك، فإننا قد ننتهي الى حيث بدأنا في هذه العملية.

لقد أبدت بلادي اهتمامها ورغبتها الجادة في المشاركة في السعي الى تعزيز الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بزيادة تعهدها للأنشطة الانمائية بنسبة ٢٠ في المائة في مؤتمر إعلان التبرعات الأخير. ونحن نتطلع الى نتيجة ناجحة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد أبيبي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني إذ أشارك في نظر الجمعية في خطة للتنمية، أود،

مثل سائر المتكلمين، أن أعرب عن تحية واجبة للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على المستوى الرفيع الذي وصل اليه تقريره الأخير بشأن هذا البند.

إن وفد جمهورية الكونغو يؤيد البيان الهام الذي أدلى به في بداية هذه المناقشة زميلي وصديقي السفير رمطان العمامرة، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي بياني المختصر اليوم سأعرب أساسا عن التأييد لبعض العناصر التي ناقشها.

إن الوثيقة A/49/665، التي تكمل توصياتها التوصيات الصادرة في شهر أيار/مايو، تحتوي على اقتراحات تمثل خطوة لا شك فيها الى الأمام في عملية وضع خطة للتنمية التي لا مناص من أن تكون عملية شاقة. ويسر وفد بلادي أن عددا من المعالم قد برز على الطريق الطويل الذي بدأناه في عام ١٩٩٢. ومما يبعث على السرور بشكل خاص أن التنمية ينظر اليها الآن وبشكل إجماعي باعتبارها مهمة اليوم العليا، التي تتطلب من المجتمع الدولي بأسره عملا سريعا حاسما مشتركا.

إننا نثني على توافق الآراء المتنامي على وجوب تناول الأبعاد المتعددة للتنمية. ومن ثم، فإن النمو الاقتصادي، بينما هو شرط مسبق أساسي للتنمية، ينبغي ألا يكون هدفا في حد ذاته، وإنما ينبغي أن ينظر اليه باعتباره وسيلة قوية لتحسين رفاه البشرية، واستئصال الجوع والمرض والجهل وتوفير العمالة للجميع. وذلك النهج، بطبيعة الحال، يلزمنا بإعادة التفكير في التعاون الدولي من أجل التنمية حتى نوفر له المضمون والدينامية المناسبين لتحديات اليوم، وذلك بإزالة ما اكتسبه من لغو لم يعد متناسبا مع الزمن.

من الحيوي أن يعترف جميع الشركاء - الأغنياء والفقراء - بنتيجة من النتائج الأساسية التي خلصت اليها جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية وهي أن:

"النمو المستدام في مناطق العالم المتقدمة النمو يعتمد أيضا على رفع مستويات المعيشة في مناطق العالم النامية". (A/49/320، المرفق، الفقرة ١٨)

وبعبارة أخرى، فإن النهج الصحيح للتعاون الدولي من أجل التنمية هو في صالح البلدان الفقيرة والبلدان الغنية على حد سواء. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعزز هذه الرؤية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

إننا نوافق على تأكيد الأمين العام على الدور الكبير الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في تحديد السياسات وفي الاضطلاع بالعمليات.

وفي هذه المرحلة في وضع خطة للتنمية، فإن المجالات التي تستلزم عملا قد تم تحديدها أساسا بشكل صحيح. وهذه تتضمن التجارة، وإدارة الديون، والاستثمار المباشر، وتدفقات رأس المال، والحصول على التكنولوجيا، والتعاون الاقليمي ودون الاقليمي، وغيرها من المجالات.

يرحب وفدي بحقيقة أن قارة افريقيا المبتلاة بشدة تشغل مكانا بين الأولويات العالية في توصيات الأمين العام، وإننا نقدر تماما الوجهة العامة لهذه الوثيقة، التي تواصل تحليل الأحوال الاقتصادية السائدة في الوقت الحالي بحثا عن حلول جريئة للمشاكل التي تم تحديدها: وهذا صحيح بالنسبة للتمويل الذي يقترح الأمين العام في صدده عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية؛ وصحيح أيضا بالنسبة لإدارة الديون حيث يتوخى إلغاء ديون أفقر البلدان ببساطة، من جملة تدابير أخرى. وتحظى هذه المبادرات بتأييدنا.

ويعتقد وفدي، مراعاة للعدد الكبير جدا من الاقتراحات المحددة المطروحة في التوصيات المعروضة علينا، أنه ينبغي مواصلة المداولة بشأن هذه القضية الهامة في محيط ملائم بغية وضع وثيقة يمكن أن تعتمد بطريقة رسمية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وفي سياق ذلك النهج، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار شتى الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل بشأن قضايا التنمية، وأن تتخذ أساسا لنظرنا المشترك في الأمر من أجل تمهيد الطريق لخطة للتنمية تكون بمثابة التزام حقيقي وحازم من قبل المجتمع الدولي بهدف إحداث تغييرات حاسمة في حالة الاختلال القائم ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والذي يعتبر في الوقت الحاضر سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي.

ويعتقد وفدي، على نحو ما هو مقترح، أن فريقا عاملا تابعا للجمعية العامة ومفتوح العضوية سيكون المحيط الحكومي الدولي الملائم لمواصلة التفكير بشأن هذه القضية الهامة وللشروع في مفاوضات حول المسائل التي لا تزال معلقة في سعينا المنهجي إلى تحقيق توافق آراء تاريخي بشأن التنمية يمكن استخدامه كأساس لأنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي وهي تحتفل بالذكرى الخمسين لإنشائها.

السيد جيلاني (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لشكر الأمين العام على تقريره المعنون "خطة للتنمية".

إن جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي عقدت في وقت مبكر من السنة الحالية، والمداولة التي جرت في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد ساعدتنا على تحريك العملية التي استهلت قبل سنتين من أجل إتمام الخطة. فالمناقشات التي بدأت مع اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١/٤٧ قد هيأت المجال لوضع خطة للأمم المتحدة للتنمية تأخذ في اعتبارها الحقائق القائمة. وحيث نوشك على بدء السنة الخمسين التالية لإنشاء الأمم المتحدة، فإن من اللائق أن تستعرض الجمعية العامة دور الأمم المتحدة في التنمية. لقد حدثت زيادة هائلة في اللجوء إلى منظومة الأمم المتحدة، كانت في بعض الحالات ذات أبعاد غير واقعية، دون أن يقترن ذلك بزيادة مقابلة في الموارد. ومن الضروري، بالاستناد إلى أحكام الميثاق، أن ترتب الأمم المتحدة أولويات دورها في التنمية وتؤلف بين عناصره.

إن الرؤية الأصلية للأمم المتحدة كانت تلتمس الأمن من الحرب وتلتمس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. فالفصل التاسع من الميثاق يؤكد:

> "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم ... يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة". (المادتان ٥٥ و ٥٦)

من أجل تحقيق:

> "... مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي". (المادة ٥٥)

لذلك ينبغي لخطة الأمم المتحدة للتنمية، المكملة لخطة للسلام، أن تعالج مسألة انعدام الأمن الناجم في جملة أمور، عن الفقر المزمن. إن خطة للتنمية ستشكل إطارا سياسيا شاملا يدمج ما بين مختلف عناصر التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فيرسي بذلك الأمن من خلال التنمية.

إن الاقتصاد العالمي يقف مرة ثانية عند نقطة تحول رئيسية. وما من شك أن هياكل بريتون وودز التي أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية قد قدمت مساهمة كبيرة في النمو الهام للاقتصاد العالمي. غير أن الازدهار الاقتصادي انتشر بشكل غير مستو وغير متكافئ. فالاقتصاد العالمي تهيمن عليه الدول الصناعية الكبرى. فقد كان لقراراتها وتعاملاتها المالية والتجارية والسياسية تأثير بالغ على المصائر - والمصائب - السياسية للبلدان النامية. ولقد استمرت الفجوة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الازدياد.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أن النمو الاقتصادي ليس خيارا وإنما هو حتمية. ففي غياب النمو لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية. والتقدم الاجتماعي وتقليل الفقر مستحيلان على المدى الطويل في غياب النمو الاقتصادي. إن الاتجاه الصعودي في أرقام النمو الاقتصادي يبعث على التشجيع. فلقد كان تأثير الانكماش الطويل في السنوات القليلة الماضية محسوسا بشكل أشد في البلدان النامية. ولقد كان أشد خطورة بالنسبة للاقتصادات الأضعف والأكثر عرضة للتضرر - مع ركود أسعار سلعها الأساسية، وعبء الدين المرتفع والتمويل الإنمائي غير الوافي المصحوب بكوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان. ويجب أن تبرز "خطة للتنمية"، في سعيها إلى تحديد مفهوم التنمية، الأهمية الحاسمة للنمو في أي استراتيجية انمائية.

ومنذ ١٩٤٥، يجري النهوض بتنمية البلدان النامية على أساس التزامات صريحة وضمنية من قبل العالم الصناعي يتم الإعراب عنها في شتى الإعلانات والوثائق السياسية، بما في ذلك الاستراتيجيات الإنمائية الدولية. لقد كان من المتعين أن يتحقق النهوض بالتنمية بثلاث أدوات رئيسية: الحصول على التمويل،

والوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا والمهارات المطلوبين للتنمية، في الوقت الذي يحقق فيه الاقتصاد العالمي قدرا أكبر من الكفاءة والانتاجية على أساس الاستفادة من الميزات الاقتصادية النسبية.

بيد أن المفهوم لم يطبق أبدا في شكله الأصلي. ففرص الوصول إلى الأسواق والنقود والدراية الفنية ظلت دائما غير متكافئة. وتكشف دراسة الاتجاهات في التدفقات المالية على مدى العقود الأربعة الماضية عن عدم التساوق في توزيع الموارد الاستثمارية في العالم. وبالمثل، كانت سبل الوصول إلى التجارة غير متكافئة بتاتا بالنسبة للبلدان النامية.

من الناحية المثالية، يُعد النظام التجاري الدولي العادل والمفتوح أساس الأنشطة الإنمائية. واختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية التي أفضت إلى وضع قواعد تكفل أن تكون التجارة الدولية حرة ومنصفة، يعتبر تطورا إيجابيا. وفي حين أن ذلك قد يُدعم من قدرة البلدان الأصغر على مقاومة التدابير التجارية الأحادية الجانب والتمييزية، مثل القيود الطوعية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو، فإننا نحتاج إلى مواصلة بذل الجهود من أجل القضاء على جميع التدابير الحمائية.

وفي الوقت نفسه، هناك حجة قوية تبرر المعاملة التفضيلية ومراعاة فترات الانتقال، والدول الأقل حظا. وهذا يعني زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ليس فقط فيما بين البلدان المتقدمة النمو لكن أيضا بينها وبين البلدان النامية. ولا بد من بذل الجهود لتصحيح الاختلالات المالية والخارجية القائمة، وتشجيع النمو المستدام غير التضخمي، وخفض معدلات الفائدة الحقيقية، وجعل أسعار الصرف أكثر استقرارا، والأسواق أكثر انفتاحا.

يجب أن تظل المساعدة الانمائية الرسمية مصدرا ضروريا للمعونة التساهلية التي تقدم للبلدان النامية، خاصة لأكثرها فقرا وأقلها نموا. ومما يثير عميق القلق لدى البلدان النامية أن برامج المعونة التي يقدمها المانحون نادرا ما تبلغ الهدف المتفق عليه دوليا كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للمانحين. ومما يزيد من تفاقم الوضع ما يصاحب ذلك من مشروطيات مجحفة يفرضها المانحون. ولا بد أن تركز خطة التنمية على أن المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن توفر ما يوحي به اسمها بالضبط. كما يجب وضع ترتيبات في عالم المال، توفر مزيدا من الإنصاف في توزيع السيولة النقدية الدولية بين جميع البلدان، وتعزز تمويل التنمية تعزيزا جوهريا، وهو أمر لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية. ومما يثير بالغ القلق أن الالتزامات المالية التي تم التعهد بها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية آخذة في التناقص المستمر. وفي هذا السياق، يجب أن تطالب خطة للتنمية بطرائق جديدة ومبتكرة للتمويل.

وعند انتهاء الحرب الباردة علقت آمال كبار على أن تؤدي الموارد المفرج عنها نتيجة للتخفيضات في الإنفاق العسكري إلى تحسن في موازنة ميزانيات البلدان الصناعية مما يمكنها بالتالي من تكريس جزء من هذه العائدات للتنمية. وللأسف، لم يتحقق فعلا تحويل الموارد العسكرية المخفضة إلى جهود التنمية. ومن المهم لذلك أن نزيد إلى أقصى حد ممكن الموارد المخصصة للتنمية وذلك بتخصيص جزء من الخفض في الإنفاق العسكري للتنمية. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي بقوة توصية الأمين العام بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية.

إن عبء مدفوعات خدمة الدين قد حد على نحو خطير من إمكانية تحقيق نمو وتنمية متسارعين. إن إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية يجب أن يشكل جانبا هاما في خطة للتنمية. وهناك مبرر وجيه لإلغاء ديون أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض إلغاء تاما أو إلغاء قدر كبير منها.

ومن المهم أن تتيح خطة التنمية تعزيز فرص نقل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسات والتدابير المتخذة في هذا المضمار يجب ألا تسيء إلى قدرة البلدان النامية على الانتفاع من التطور العلمي والتكنولوجي. ولا بد من إيجاد السبل لإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها بشروط ميسرة وتفضيلية، خاصة للبلدان النامية.

وفي مواجهة المشاكل المالية والنقدية الفورية، تُلزم معظم البلدان النامية بتطبيق سياسات تكيف هيكلية. وهذا ينتقص على نحو خطير من قدرتها على السير في برامج للتنمية الاجتماعية والبشرية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على أضعف قطاعات السكان في البلدان النامية. إن ما نحتاج إلى تعزيزه هو التنمية المستدامة التي يكون الناس محورها، مع التركيز بوجه خاص على

النهوض بتنمية اجتماعية - اقتصادية متوازنة وبتنمية بشرية والتخفيف من حدة الفقر. وفي هذا السياق، سلم المجتمع الدولي في مناسبات لا حصر لها بضرورة إيلاء أولوية قصوى في التنمية لاستئصال شأفة الفقر من البلدان النامية. وفي هذا الصدد يتعين على المجتمع الدولي والوكالات المانحة تنفيذ برامج للتعاون التقني من أجل تحقيق التنمية البشرية، دون فرض شروط، واتباع ممارسات غير منصفة.

وتشكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو تقدما هاما صوب الاعتراف بأن التنمية المنصفة والتنمية غير الضارة بالبيئة ضرورتان توأمتان. لذلك، يضحى الوفاء بالالتزامات الدولية اللازمة لتحقيق هاتين الضرورتين أمرا هاما للغاية.

وتعمل الجمعية العامة، منذ اعتمادها للقرار ٢٦٤/٤٨، على استعراض الآليات المؤسسية والأجهزة الحكومية الدولية بهدف إنعاش دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، غير أن القرارات التي اتخذت نتيجة لتلك العمليات لم تتمكن من كفالة نهج أكثر تكاملا للتنمية. ومن الواضح أن مثل هذه العمليات تصبح غاية في حد ذاتها بدلا من أن تكون وسيلة لتحقيق مزيد من التماسك. إن جميع المناقشات المتصلة بالقرار ١٦٢/٤٨ كانت تقوم أساسا على افتراض أن إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ستؤدي إلى استقرار أساسي للموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ولكن لم تتبين نتائج واضحة في هذا الصدد. والمناقشات المستمرة بشأن إعادة الهيكلة لن تساعد في حل مشكلتنا. ولا بد من وجود التزام من جانب الدول الأعضاء بضمان تنفيذ القرارات التي تتخذها مما يكفل العافية للأمم المتحدة ودورها الحيوي في التنمية.

نود أن تتضمن خطة للتنمية العناصر المحددة التالية: أولا، لا بد أن يكون هناك اتفاق على وجود نظام غير تمييزي للتجارة العالمية؛ ثانيا، يجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الأساسي للمعونة التساهلية؛ ثالثا، لا بد من وجود وسائل جديدة وابتكارية لتدبير الأموال؛ رابعا، يجب أن تنبع برامج المساعدة الإنمائية من أولويات البلدان المتلقية لا من الأهداف التي تحددها البلدان المانحة؛ خامسا، لا بد من زيادة الموارد إلى أقصى قدر ممكن وذلك بتخصيص جزء من الخفض في الإنفاق العسكري للتنمية؛ سادسا، ينبغي حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛ سابعا، لا بد وأن تشكل الاستثمارات الخارجية المباشرة أهم مصدر للتمويل الخارجي؛ ثامنا، يجب تعزيز فرص نقل وتطبيق التكنولوجيات الحديثة من أجل التنمية الاقتصادية؛ تاسعا، لا بد من التأكيد على أن الناس هم محور التنمية المستدامة؛ عاشرا، لا بد من الوفاء بالالتزامات العالمية التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة ريو.

وفي الختام، نتفق مع الأمين العام في أن الدورة الخمسين للجمعية العامة ستكون فرصة مناسبة لبدء خطة الأمم المتحدة للتنمية. وفي هذا السياق، نود أيضا، أن تنظر الدورة الحالية للجمعية العامة في مقترح الوفد البرازيلي بعقد مؤتمر دولي معني بالتنمية.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نرحب بظهور تقرير الأمين العام "خطة للتنمية" الذي اشتد ترقبه. فكما نعلم، أن تلك الوثيقة قد صدرت بناء على طلب محدد من البلدان النامية التي تنصب اهتماماتها على التنمية، بل في الواقع يمكننا أن نقول، إن التنمية هي شغلها الشاغل.

ومن ثم، فإننا ندرك تماما القيمة الحقيقية لظهور هذه الوثيقة التي نُقحت في ضوء الملاحظات والأفكار المعرب عنها في الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧، الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٤. إن الخطة هي نتاج النقاش رفيع المستوى في إطار جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٤، رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وقد أوليت مزيدا من النظر في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فالخطة التي نناقشها اليوم تعبر بجلاء ووضوح عن المدخلات العديدة الوفيرة والنهج المتنوعة بجميع من ساعدوا في صياغتها.

ولم تؤثر كثرة المساهمات على قيمة الخطة، نظرا لأنها تركز في مجملها على عملية التنمية. لذلك، أود أن أتقدم بأخلص التهانئ إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي على النوعية العالية للتقرير، الذي يتسم بالإيجاز والعمق في التفكير. كما أن التوصيات المضمنة في مرفق الوثيقة تشكل عناصر قيمة تتوج العمل المبذول وتستحق أن تكون موضوعا للمناقشة والاستكمال من أجل تقرير التدابير العملية

المنحى التي تمكننا من الانتقال من مرحلة التفكير إلى مرحلة التخطيط العملي.

وتساهم خطة للتنمية، التي تناظر "خطة للسلام" في الحوار المتجدد الجاري على الصعيد المتعدد الأطراف في وقت تتجه فيه جميع البلدان إلى الانفتاح على اقتصاد السوق وتوطيد التكافل، وهما السمتان الاقتصاديتان البارزتان في نهاية القرن الحالي. ولا يمكن لإضفاء الطابع العالمي على العلاقات الدولية إلا أن يعزز دور الأمم المتحدة التي تتركز حولها هذه العلاقات الجديدة بسبب طابعها العالمي ورسالتها الديمقراطية ومساهمتها في عملية التنمية.

ولهذا فإننا نشاطر رأي الأمين العام المعبر عنه في التوصية المتعلقة بدور المنظمة باعتبارها محفلا يمكن أن يبلور توافقا في الآراء، وفي وضع سياسات الاقتصاد الكلي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التنمية.

وفي هذا الإطار، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون المحسن والأنشطة المشتركة الموسعة بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة بغية ترشيد مساهماتها في تنمية البلدان النامية. ويمكن طرح مبادرات مشتركة من أجل وضع تقسيم أفضل للعمل في رسم السياسات وتنفيذ الأنشطة لتعزيز العمل الفعال على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية.

ومع ذلك إن التعاون المقترح في تقرير الأمين العام بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، الذي يعتبر مبادرة محمودة، يبدو محدودا إلى حد ما لأنه لا يشمل إلا المجالات التالية: استراتيجيات لتقليل حدة الفقر، ومنح قروض محدودة، وتحسين الانتاجية في قطاع الموارد وفي التنمية المستدامة للطاقة؛ ووضع برامج للتكيف الهيكلي مسؤولة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية؛ وتعزيز القدرات وتحسين إدارة القطاع العام؛ وتعزيز التنمية باعتبارها وسيلة لمنع نشوب الصراعات ولبناء السلم والتعمير في مراحل ما بعد الصراعات.

ويبدو لنا أنه من الممكن زيادة الاهتمام، وتعزيز الحوار، وتحسين التنسيق في الأبعاد الثلاثة الأخرى للتنمية التي تدعو إليها الخطة وهي: الاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالاقتراحات الرامية إلى تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن تونس لا يسعها إلا أن تؤيد أي مقترح يسعى إلى تعزيز الدور الموكل إلى هذه الهيئة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإن زيادة التنسيق بين المجلس والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من شأنها أن تكون مساهمة قيمة صوب تحقيق هدف تعزيز العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل التنمية. وعلى هذا المنوال، تود تونس أن تؤكد التزامها بالطابع العالمي والديمقراطي للأمم المتحدة، الذي يجعل المنظمة محفلا فريدا لا غنى عنه لتبادل الآراء وبلورة رأي دولي، والتوصل إلى توافق الآراء الضروري لتنفيذ الاتفاقات على أي إطار للتعاون من أجل التنمية وأي نهج متكامل في هذا الميدان الذي يحظى بالأولوية.

وفي هذا السياق، لا يمكن لالتزامنا بالعالمية والديمقراطية والشفافية المتزايدة في المنظمة إلا أن يجعلنا نتشكك في جدوى التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بإنشاء هيئة مكتب موسعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تجتمع فيها بين الدورات لمناقشة قضايا أساسية كالقضايا المتصلة بالتنمية. فمن شأن هذا المكتب، حتى في شكله الموسع، أن يؤدي إلى خفض كبير في عدد الدول المشتركة في المناقشة، بينما تؤمن بلداننا بشفافية وعالمية وديمقراطية هيئات الأمم المتحدة. ونرى أن هذا المقترح، مهما كان محمودا، يفتقر فيما يبدو إلى الطابع الملح الذي يجعله جديرا بأن يُعتمد في سياق هذه الخطة.

ومراعاة لفحوى تقرير الأمين العام والمناقشة واسعة النطاق التي أثارها، وكذلك الحاجة إلى أن نرى أهداف التنمية للبلدان النامية تؤخذ في الحسبان في أي نهج للعمل نقوم به، ترى تونس أن تنفيذ خطة للتنمية ينبغي أن يقوم على أساس تنمية البلدان النامية ونموها.

ولكي نفعل ذلك، لا بد لنا من أن نجعل قضايا نقل التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي، والحل الشامل لمشكلة الديون بما في ذلك إعادة جدولة أصل الدين وخدمته في مشاريع إنمائية مشتركة، والشراكة بين الشمال والجنوب، وأخيرا التعاون فيما بين بلدان الجنوب - كل هذه القضايا لا بد من أن تكون جزءا في أي برنامج أو خطة للعمل تسعى إلى تنفيذ أهداف خطة للتنمية.

وبالمثل، نأمل في أن يراعي برنامج العمل الذي سينبثق عن الخطة البعد التجاري والمبادلات التجارية بين شتى الدول. وبناء على ذلك، ينبغي أن يؤدي دخول الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة حيز النفاذ في الأشهر القليلة المقبلة إلى إتاحة فرصة للتعاون الوثيق بين تلك الهيئة والأمم المتحدة من أجل المساعدة في توسيع نطاق المبادلات والتدفقات التجارية، مما سيشكل دونما ريب عاملا إيجابيا لصالح النمو والتنمية في البلدان النامية. وإذ أنتقل إلى افريقيا على وجه التحديد أود أن أشير إلى توصيات وزراء التجارة الأفارقة في اجتماعهم الأخير المعقود في تونس العاصمة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

إن مؤتمر تونس، الذي عبر عن تصميم القادة الأفارقة على تكييف اقتصادات بلدانهم بما يتفق مع التغيرات التي نشهدها في الاقتصاد الدولي، أتاح أيضا فرصة لتوجيه نداء إلى البلدان المتقدمة صناعيا والمؤسسات المالية الدولية بأن تؤمن للبلدان الافريقية المساعدة التي تحتاج إليها لتنفيذ اتفاقات مراكش.

وأود أن أحيي في هذا الصدد الأمين العام على الاهتمام المجدد الذي أبداه في خطته فيما يتعلق بقضية التنمية في افريقيا. إن أخذه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات بعين الاعتبار في تقريره مبادرة تحظى بتأييدنا.

إن إنشاء فريق عمل لتحديد المبادرات الرئيسية التي ينبغي القيام بها لصالح افريقيا خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرى أن العمل الذي ينبغي القيام به هنا يجب أن يركز على أهداف ومشاكل محددة، وأن يوجه صوب تعبئة الدعم من المجتمع الدولي لصالح التنمية والانتعاش الاقتصادي في افريقيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد أيضا أن خطة التنمية الجديدة يجب أن تستند أيضا إلى أفراد. والتنمية الاقتصادية هي بالقطع عامل رئيسي، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار التوازن والتوافق اللذين ينبغي أن يحكما أي برنامج في هذا المجال، مع التأكيد على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وكذلك تحسين دور ومركز المرأة.

ولما كانت التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بتحسين مستويات المعيشة، فإن القضاء على الجوع والمرض والأمية وكفالة الوظائف للجميع، تصبح جميعا أهدافا أساسية. إن الحماية البيئية وتعزيز التنمية المستدامة، مثلهما مثل الاقتصاد والسلم، عاملان هامان سيحددان مستقبلنا في كل من العالمين النامي والمتقدم النمو.

ويجب أن نركز على هذه الجوانب من التنمية وهي الجوانب التي تشكل أساس القابلية للإدامة ذاته والتي يجب أن تكون عناصر أساسية في أي تنفيذ يتم لوثيقة "خطة للتنمية". وبالتالي، نعتقد بوجوب أن تركز المنظمة أعمالها على أسس الاتفاقات المبرمة خلال المؤتمرات الدولية الرئيسية والمتعلقة بالصلة بين جميع أوجه التنمية المستدامة التي لم يجر تحليلها بقدر كاف وعلى التوصيات الصادرة بشأن إيجاد إطار محدد للعمل في "الخطة".

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب الوفد النيجيري بفرصة المشاركة في مناقشة "خطة للتنمية"، التي أدلى بشأنها ببيان بالفعل، ممثل الجزائر، بوصفه رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ وممثل الصين. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لذلك البيان. غير أننا نود إبداء بعض الملاحظات الإضافية من منظور وطني.

وإذ نشير إلى تقرير الأمين العام بشأن "خطة للسلم"، نعتقد أن أعمال المتابعة التي قام بها وتوصياته المتعلقة "بخطة للتنمية" والواردة في الوثيقة A/49/665 المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ جاءت في وقتها المناسب تماما. وإذ يعرب وفدي عن آرائه بشأن "خطة للتنمية" فإنه يرغب في الإشادة بوجه خاص بالأمين العام وكل الذين أسهموا في الادارة الناجحة لجلسات الاستماع العالمية المتعلقة بالتنمية، والمعقودة في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأظهرت جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية قلقا واسع الانتشار مؤداه أن النظام التجاري الدولي الجديد، الذي اسفرت عنه جولة أوروغواي، قد لا يسفر عن المنافع المطلوبة، خاصة للعديد من البلدان النامية. ولا ريب أن افريقيا ستكون الأكثر تضررا بهذه الأوضاع التمييزية، حيث أن صادرات القارة تبلغ ٢ في المائة من التجارة العالمية ونحو ١,٤ في المائة من الصادرات العالمية. وعلى الرغم مما لاحظناه من أن جولة أوروغواي للاتفاق التجاري المتعدد الأطراف يُتوقع لها أن توفر منافع طويلة الأجل، فلا يسعنا

سوى الإشارة إلى الإيحاء المنسوب إلى الاقتصادي البريطاني المعروف لورد مارشال، عندما ذكر "أنه من المحتمل أن نلقى جميعا حتفنا في نهاية الأمر". ولذلك، أن "خطة للتنمية" يجب أن تسعى لمعالجة المشاكل في المدى القصير وأيضا في المدى الطويل.

وتسعى التنمية، بوصفها مفهوما، إلى التأكيد على مبدأ الحق في الوجود وهو الحق الأساسي لكل كائن بشري. والتنمية، فيما يتعلق بنا في نيجيريا، ليست بندا في جدول أعمال مطروح للمناقشة العامة، وإنما هي تشكل القاعدة الأساسية لوجودنا بوصفنا أمة مستقرة وديناميه مزدهرة. ولذلك نقترح النظر إلى "خطة للتنمية" على أساس أنها توفر فرصة جديدة للمجتمع الدولي لأن يعالج بقوة وشمول المشكلة الرئيسية المتمثلة في الفقر الواسع الانتشار وعجز الكثيرين من كفالة الاحتياجات الأساسية للحياة كالطعام والمأوى والملبس للفرد. وفي هذا السياق، أن الجهود المبذولة لمعالجة أزمة التنمية ولا سيما في البلدان النامية قد أظهرت خلال السنين مفاهيم مختلفة للبلدان المصنعة في الشمال من جهة، والبلدان النامية في الجنوب من ناحية أخرى.

وقد حدد الأمين العام خمسة عناصر رئيسية للتنمية وهي السلم بوصفه قاعدة لها والاقتصاد كمحرك للتقدم والبيئة كأساس للقابلية للاستمرار والعدالة كدعامة يستند إليها المجتمع، والديمقراطية كنظام حسن للحكم. وتماشيا مع نهجنا الوطني يجب أن يكون الناس محورا للأنشطة الحكومية بما في ذلك أهداف التنمية. ونرى أنه لا يمكن تحقيق التنمية في الواقع في بيئة تخلو من السلم والأمن. وفي هذا السياق، تصبح الديمقراطية شرطا مسبقا للتنمية، عن طريق تعزيز ثقافة التسامح والتنوع. ورغم ذلك، يجب تحديد بارامترات العملية الديمقراطية على نحو تطوري وإن كان عمليا، مع مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وكذلك قيم الشعب. إذ لا يمكن تخطيطها أو فرضها من الخارج على أي بلد بواسطة بلد آخر أو مجموعة من البلدان.

ونتفق مع الأمين العام في أن المسؤولية الأساسية في مجال تحقيق التغيير وبالتالي تعزيز التنمية والتقدم وسط الأهالي تقع على الحكومات الوطنية. ونشاطر الرأي بأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا جمعت الحكومات الوطنية بين رؤيتها للتنمية والإرادة السياسية اللازمة لتحويل الرؤية إلى التزام عام بتحسين الظروف المعيشية للأهالي - كل الأهالي - مع إيلاء اهتمام خاص باحتياجات النساء والأسرة من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بنا في افريقيا، بلغت تحديات التنمية نقطة حرجة في مواجهة الصراع المدني وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد عبء الديون الخارجية الساحق والفقر المستفحل وضعف القاعدة الصناعية. ولذلك إن الحالة تدعو إلى وضع وتنفيذ سياسات وطنية موثوق بها بالإضافة إلى إيجاد شراكة نافعة على نحو متبادل مع البلدان المصنعة. وفي هذا الخصوص فإن "خطة للتنمية" تمثل لافريقيا فرصة هامة لتحديد طريق التعاون الانمائي الدولي للفترة المتبقية من عقد التسعينيات وربما لما يتجاوزها.

وبالنظر إلى خلفية التغيرات الهائلة والسريعة في البيئة الدولية السياسية والاقتصادية التي وضعت مطالبات جديدة وملحة في بؤرة التعاون الدولي، أصبحت الحاجة أشد إلحاحا لوجود خطة عالمية للتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يقع على كاهل المجتمع الدولي خلق توافق عالمي للآراء ووضع ثقافة إنمائية مستدامة في أذهان شعوب العالم. ولا بد "لخطة التنمية" أن تركز، مع تزايد اعتماد الدول بعضها على بعض، على طرق ووسائل التغلب على العوائق التي تحول دون توليد الإرادة السياسية على المستوى الدولي اللازم للشراكة الحقيقية في التنمية العالمية.

وتعتقد نيجيريا، في مجال تحقيق الأهداف الانمائية، بأن إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد في العالم عملية يجب تشجيعها. ونحن نحتاج إلى ترتيب طريقة أكثر كفاءة لتسيير التعاون الاقتصادي الدولي ولإعادة تقييم دور الأمم المتحدة، في هذا السياق، في الوقت الذي نقترب فيه من الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وفي حين نتفق جميعا على أن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، المنصوص عليها في ميثاقها، تظل صحيحة كما كانت دائما، يوجد شعور واسع النطاق بين الدول الأعضاء بأن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى إعادة إصلاح على نحو فعال وأن تصطبغ بالديمقراطية بدرجة أكبر، الأمر الذي لن نستطيع دونه مواجهة تحديات المستقبل.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تعتقد نيجيريا أنه يجب تحقيق مزيد من التقارب بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة لإيجاد التنسيق الأكبر من

أجل تمكين المؤسسات المالية الدولية من إيلاء اهتمام متزايد لأهداف التنمية العالمية الواسعة النطاق، كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يتعين على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يسعيا إلى التعاون المتزايد مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إعادة إنعاشه وأن يوجدا ذلك التعاون.

نود أن نذكر بأنه منذ المؤتمر العالمي للطفل، ركز المجتمع الدولي اهتمامه على البيئة والتنمية المستدامة، في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وعلى حقوق الإنسان، في فيينا بالنمسا، وعلى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في المؤتمر الذي عقد في بريجتاون ببربادوس، وعلى السكان والتنمية في المؤتمر الذي عقد في القاهرة بمصر.

وهذه الاهتمامات العالمية تأتي في حينها تماما وهي اهتمامات نرحب بها بالغ الترحيب. ومع ذلك، علينا أن نقرن أقوالنا بإجراءات ملموسة للمتابعة. ومن ثم، وإذ نتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بالدانمرك، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ بالصين وكلاهما سيعقد في العام القادم، وإلى مؤتمر عام ١٩٩٦ الدولي المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في استانبول بتركيا، فإننا نتوقع أن يسارع المجتمع الدولي باتخاذ إجراء لتنفيذ المقررات والبرامج التي تعتمد في تلك المؤتمرات، وذلك بتوفير الموارد المالية اللازمة. ونعتقد أن إظهار الارادة السياسية من جانب المجتمع الدولي في هذا المسعى الجماعي سيحدد السبيل إلى التنمية العالمية إلى سنة ٢٠٠٠ وحتى ما بعدها.

السيد اتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن خبرتنا على مر خمسين عاما في مجال السلم والأمن الدوليين، والتنمية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، إنما تبرهن بما لا يدع مجالا للشك على أن التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة، هي مفتاح الرفاه العام لشعوب هذا العالم. ومن الواضح الآن أنه دون وجود النمو الاقتصادي والتنمية، ستكون أفضل تسوية سلمية تفاوضية - في أحسن الأحوال، هشة، ولا تحول دون تعريض الأمن الشامل للخطر. ومن المفهوم أيضا أنه في ظل عدم وجود التنمية في المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، لا يمكن للديمقراطية وحقوق الإنسان أن تعززا. وعلاوة على ذلك، من خبرتنا تفهمنا أن التنمية في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وغيرها من المجالات الأخرى، تتوقف على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد.

إن آخر تقارير الأمين العام بشأن "خطة للتنمية" (A/49/665)، إلى جانب تقريره السابق على ذلك (A/48/935)، يوضح بجلاء جهوده الرامية إلى صياغة الخطة. ووفد بلادي يثني على تقريري الأمين العام اللذين أبرزا عددا من مجالات الأهمية البالغة التي تتطلب اهتمامنا. إن تلخيص الأمين العام لتوصيات عامة بالنسبة للإجراءات التالية جدير بأن يوليه المجتمع الدولي اهتماما خاصا، أولا: أن الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية بحاجة إلى أن تستعرض أولوياتها بغية توفير الاهتمام، والدعم اللازمين للتنمية؛ ثانيا، أن استئصال شأفة الفقر هو هدف التنمية؛ ثالثا، أن وجود إطار جديد أمر مطلوب للتعاون الدولي من أجل التنمية؛ رابعا، أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في قيادة السياسات والعمليات على حد سواء.

يرى وفد بلادي أن الوقت قد حان الآن لأن تجتمع الدول الأعضاء نفسها وتقرر ما إذا كانت توصيات الأمين العام الأربع الواضحة كافية، قبل أن تشرع في "خطة للتمية". إذ أن الدور الذي نود أن نعهد به إلى الأمم المتحدة في التعاون الانمائي الدولي هو أحد أهم الأسئلة المطروحة على الجمعية.

هذا المقرر من شأنه أن يساعد بدرجة كبيرة في تحديد أدوار مؤسسات بريتون وودز والعناصر الإنمائية الأخرى الفاعلة على الساحتين الدولية والإقليمية بموجب الإطار الجديد المقترح. ووفد بلادي لا يرى أية مشكلة في أن يكون استئصال شأفة الفقر هو هدف التنمية، خاصة عندما نناقش قضية التنمية، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

وبينما تطور ما قدمه تقرير الأمين العام من إسهام هام، نعترف أيضا بأوجه قصوره. فعندما يقال إن هدف التنمية هو استئصال شأفة الفقر، كيف يمكن، إذن، ألا يتكلم التقرير عن مشاكل أقل البلدان نموا؟ كما لا يقدم التقرير بوضوح خطة متعلقة بمعالجة شتى اتفاقات ومعاهدات توافق الآراء الصادرة عن الأمم المتحدة في الإطار الجديد للتنمية. ويعتقد وفد بلادي أن هناك حاجة أساسية إلى إدراج نتائج مؤتمرات القمة والاتفاقيات والمؤتمرات الماضية والجارية والقادمة في خطة للتنمية. ومن الواضح أن تنفيذ برامج العمل المتفق

عليها والبرامج المقبلة يتطلب تمويلا لهذه الأنشطة. وفي هذا الصدد نؤيد تماما الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية. والعمل الجاري بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية يمكن أن يوفر مدخلا هاما للمؤتمر. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يعرب عن رأيه بأن مغانم سلم ما بعد الحرب الباردة يمكن أن تكون مصدرا هاما لتمويل التنمية.

إن خطة للتنمية يجب أن تكون خطة شاملة. فهي لا يمكن أن تركز على بعض المجالات وتتجاهل الأخرى. وعليها أن تأخذ في الحسبان جميع الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الحقيقية للبلدان النامية. ويجب أن تكون واضحة بالنسبة لما تنتهجه المؤسسات من سياسات المعالجة والأنشطة الميدانية والتنفيذية. كما يجب أن تكون واضحة فيما يتعلق بتمويل التنمية. وهناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به للتوصل إلى رزمة خطة إنمائية شاملة تكون مقبولة للبلدان النامية والمتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي تمام التأييد مطالبة رئيس مجموعة الـ ٧٧ بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية رفيع المستوى.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكر وفد الفلبين الأمين العام على تقريريه بشأن خطة للتنمية، ونرى أنه ينبغي النظر إليهما معا. ويناقش التقرير الأول مفاهيم بشكل تفصيلي؛ والتقرير الثاني يقدم توصيات مختصرة. ونتفق مع الأمين العام على أن

"التنمية: هي صمام الأمان للسلام". (A/48/935، الفقرة ٣).

إن هناك الكثير من الحقيقة في تقريري الأمين العام. لقد أعاد تبيان ما درسته وجسدته بجهد جهيد الدول الأعضاء خلال سنتان في وثائق تاريخية بتوافق الآراء وفي شتى قرارات اللجنتين الثانية والثالثة. وقد أعربنا عن آرائنا في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا العام وخلال المشاورات التي اجراها رئيس الجمعية العامة. بيد أننا نود أن نركز على بعض النقاط الهامة في رأينا.

أولا، فيما يتصل بالتنمية البشرية، نرى بقوة أن التنمية حق. ذلك أن الانسان هو صميم التنمية. وحيث أن كل إنسان له حق في الحياة فينبغي أن يكون له حق في تحسين حياته - وهو حق في التنمية البشرية الكاملة. وحيث أن الأمة هي امتداد للطبيعة الاجتماعية للانسان، فإن الأمة أيضا لها حق في التنمية.

وما لم نتفق على هذه الفرضية الفلسفية الأساسية، سيصعب علينا الاتفاق على الآثار المنطقية لخطة للتنمية. إن التنمية تعني تحسين نوعية حياة الشعوب. وأولا، لا بد من تلبية الاحتياجات المادية الأساسية للانسان الفرد من الغذاء والتغذية والصحة وكذلك الملبس والمأوى. وفي الوقت ذاته، ينبغي تدريجيا تلبية مطالبه النفسية والفكرية. وهذا يعني الطفولة بمنأى عن الضغوط والتعليم الأولي وربما أيضا التعليم الثانوي. وفيما يتعلق بالقدرات البدنية والعقلية ينبغي أيضا شحذ ارادة الفرد حتى يتمكن من الاختيار بثقة. وفي التحليل النهائي، إن الانسان يكون أكثر انسانية في محيط اجتماعي يمكنه فيه أن يمارس ارادته.

وفيما يتصل بالتنمية الوطنية، كلما زاد اكتمال إنسانية الإنسان الفرد زادت امته نموا. والمسؤولية الرئيسية عن تنمية الفرد تقع على الفرد نفسه. وكنتيجة طبيعية، إن كل أمة مسؤولة أساسا عن تنميتها. لكن في مجتمع الأمم، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يشاطر مسؤولية ضمان تنمية جميع الأجزاء المكونة له.

وفيما يتصل بالتعاون الدولي، ينبغي مساعدة البلدان النامية، ولا سيما من جانب الذين حققوا مستوى أعلى من التنمية. وإن تنمية جميع الأمم ستؤدي إلى إيجاد عالم موفور التنمية. وإن مفهوم العمل المتعدد الأطراف ومفهوم النفع المتبادل حيويان. إن البلدان النامية بوسعها أن تساعد، بل أنها تساعد فعلا، البلدان المتقدمة النمو. أن التكافل ليس بأي حال صلة باتجاه واحد.

والمجتمع الدولي ينبغي أن يسعى جاهدا إلى إقامة وإبقاء بيئة اقتصادية تتاح فيها للبلدان النامية الفرصة لأن تزدهر وتنمو، ويمكن فيها تدريجيا ردم الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

إن أي خطة جيدة، بعد أن تجيب على سؤال "لماذا؟" في المقام الأول، ينبغي أن تجيب على أربعة أسئلة حيوية أخرى على الأقل: "ماذا؟"، و "من؟" و "كيف؟" و "متى؟"

فيما يتصل بالسؤال "ماذا ؟"، يشير تقريرا الأمين العام إلى عدد كبير من البنود التي يمكن أن تتناولها أيضا خطة للتنمية. ومنها الفقر والتجارة والزراعة والتصنيع والتدفقات المالية ومساعدة التنمية الرسمية والدين الخارجي.

ونرى أن القضاء على الفقر، وخاصة الفقر المدقع، مسألة ذات أولوية قصوى. إن مسألة القضاء على الفقر ومسائل أخرى كانت محل مناقشات كثيرة في الماضي. ولا حاجة إلى إعادة تعريفها، لكن ربما هناك حاجة إلى التحقق من أبعادها وتوفير فهم أكبر لأثرها ليس على الاقتصادات الوطنية فحسب بل أيضا على استقرار الدول الاجتماعي والسياسي.

وعلاوة على هذا من الضروري اعادة التأكيد على الروابط بين هذه المشاكل وادراك أن أسبابها تكمن ليس في عدم كفاية البلدان النامية فحسب بل أيضا في سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات التجارية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو وكذلك الشركات عبر الوطنية العملاقة.

إن العمل لتناول هذه القضايا قد نوقش وتم الاتفاق عليه. وتم الدخول في تعهدات. وأي مناقشة لخطة للتنمية ينبغي أن تتفادى اعادة التفاوض على التعهدات، ما لم تتح هذه متسعا لعمل أكثر جودة ومفعولا.

وفيما يتصل بالسؤال "من؟"، فإن الفاعلين المشاركين في مختلف قضايا التنمية محددون في جدول أعمال القرن ٢١. ويشملون الرجال والنساء والشباب وحتى الأطفال. وتضطلع بأدوار هامة الحكومات على جميع المستويات، عن طريق المشاركة الديمقراطية، ومؤسسات التعاون المالي والاقتصادي الاقليمية ودون الاقليمية؛ والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية. والأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة جهات فاعلة هامة جدا.

إن تحديد الفاعلين كل على حدة شيء وتحسين الباعث والمسعى التعاوني شيء آخر. بل أهم من ذلك التنسيق لضمان توزيع العمل بالشكل الصحيح على أساس الفعالية النسبية.

إن سؤال "كيف؟" هام، فحتى لا تصبح مناقشاتنا عقيمة ينبغي أن تكون ذات توجه عملي وينبغي أن يكون العمل ملموسا ومحددا وبراغماتيا. وينبغي أن يكون مهيئا لتحقيق نتائج. ينبغي أن نتعلم من نجاحاتنا واخفاقاتنا. وحيثما ننجح ينبغي أن نواصل الطريق، وحيثما نفشل ينبغي أن نستنبط طرقا جديدة لمعالجة المشاكل.

وفيما يتصل بالسؤال "متى؟"، فإننا ما لم نضع حدودا زمنية لأنفسنا فسنميل إلى التأجيل حتى يتبدد زخم التزاماتنا. ينبغي أن نضع أطرا زمنية لأنفسنا - أطرا زمنيا واقعية تتسم بالمرونة وقابلة للتنقيح، ولكن راسخة - كوسيلة لقياس إخلاصنا وفعاليتنا.

بعد أن أوضحت هذه النقاط، أود أن أتكلم باختصار عن بضع نقاط يرى وفدي أيضا أنها ذات أهمية كبيرة.

الأولى تتعلق بالسمة المميزة لاستراتيجية البلد. فمع التسليم بصحة أن كل بلد يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته، نرى أنه من الضروري لكل بلد أن يضع مخططا لمستقبل شعبه - مخططا طموحا لأنه ينبغي أن يتجاوز الحالة الراهنة وواقعيا لأنه ينبغي أن يستند إلى الموارد المتاحة. ومذكرة الاستراتيجية القطرية ينبغي أن تتضمن برامج ومشاريع تمول من موارد خارجية. ومن الضروري عرض هذه البرامج والمشاريع بطريقة تمكن المانحين المحتملين من أن يتبينوا بسهولة موقعهم الصحيح في الرؤية الاستراتيجية للبلد، وكيف وإلى أي حد يستطيعون تقديم مساعدتهم.

والنقطة الثانية، تتصل بخصوصية البلد، فكما أن البلدان النامية لديها مشاكل مشتركة، فإن مختلف البلدان النامية لديها تطلعات انمائية مختلفة واستراتيجيات انمائية مختلفة، وفقا للملامح الأساسية لشخصيتها. وخطة للتنمية ينبغي أن تعترف بخصوصية كل بلد. ومع أنها ينبغي، بحكم الضرورة، أن تعمل على اساس قواسم مشتركة، فإن استنتاجاتها ينبغي أن تتسم بمرونة التنفيذ في البيئات الإنمائية المختلفة.

النقطة الثالثة، هي مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فالبلدان المتقدمة النمو على الرغم من تقدمها التكنولوجي وتفوقها المالي ليست بالضرورة أفضل مَن

يقدم المساعدة. وفي حالات كثيرة، إن البلدان النامية تكون في موقف أفضل لتفهم تطلعات ومشاكل البلدان النامية الأخرى وبالتالي أكثر قدرة على تقديم المساعدة التكنولوجية وحتى العون المالي لتلك البلدان.

إن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يخفف العبء على البلدان المتقدمة النمو، لكن إذا كملته وساعدته البلدان المتقدمة النمو يكون أكثر فعالية مما لو اقتصر على الاعتماد على الموارد المحدودة للبلدان النامية.

والنقطة الرابعة، هي مسألة بناء القدرات. إن الفرد هو غاية ووسيلة جميع جهود التنمية. ومهما بلغت وفرة الموارد الطبيعية للبلد أو مهما بلغ تقدم أجهزتها المادية والرأسمالية، أو مهما بلغت إمكانياتها المالية المتاحة يظل مستوى تنمية ذلك البلد منخفضا ما دامت مستويات قدرة شعبه منخفضة. إن شعوب الأمم لا يمكن أن تعتمد على نفسها إلا إذا زيدت مستويات قدرتها وعززت ثقتها بنفسها. إن بناء القدرة جانب هام جدا من تمكين الشعوب وقدرتها على التنافس على الصعيد الدولي، ناهيك عن استعدادها للتعاون في صنع السياسة الاقتصادية الكلية الدولية والجهود الإنمائية الدولية.

وفي هذا السياق يمكن لخطة للتنمية أن تتناول على الوجه الصحيح مسألتي التدريب في العلوم ونقل التكنولوجيا على أسس تكون في حدود قدرة البلدان النامية دون المساس بحقوق الملكية الفكرية للمبتكرين.

وفي هذا السياق أيضا يمكن لخطة التنمية أن تعالج مسألة مراكز الامتياز، وجميع الوسائل الآلية إلى تحسين عقول ومهارات وقدرات الرجال والنساء والشباب والأطفال في جميع أنحاء العالم.

خامسا، فيما يتعلق بتمويل التنمية، إن المبادرة الدولية بتحقيق التنمية لجميع البلدان وفقا لإطار زمني واقعي تتطلب تخصيص موارد مالية. والنظر في تمويل التنمية - مع ما يلزم ذلك من التزامات - أمر لا غنى عنه.

سادسا، إن النمو الاقتصادي المجرد لا يعني التنمية. فالنمو الاقتصادي محرك للتنمية، ووسيلة هامة جدا لتحقيق التنمية. وإن دولة وشعبها لا يستطيعان، دون فوائد الاستقرار الاقتصادي والازدهار الاقتصادي، توفير الأموال الكافية للحصول على المتطلبات الأساسية للنمو البشري والاجتماعي. وهذا النمو له تكاليف لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال النشاط الاقتصادي المثمر. والنمو الاقتصادي، مع ذلك، ليس، على وجه الإجمال، دليلا على النمو القومي. فالفوائد الناجمة عن المسعى الاقتصادي غالبا ما تنعم بها في البلدان النامية نسبة ضئيلة فقط من السكان. ولهذا السبب، فإن المؤشرات التقليدية ليست دقيقة للغاية في إظهار نوعية حياة الشعوب. والمؤشرات الأخرى يجب اظهارها لبيان رفاه الشعوب ونوعية حياتها.

إن النمو الاقتصادي المتواصل لا يعطي، في حد ذاته، أي مؤشر على مستقبل التنمية في الدول. وكثيرا ما يتحقق النمو الاقتصادي على حساب البيئة ووسائل الانتاج التي ستكون حاسمة للأجيال المقبلة. وينبغي للنمو الاقتصادي، ولاسيما النمو الاقتصادي المتواصل، ألا يكون على حساب التنمية المستدامة. والتنمية الحقة هي التي تحافظ على الموارد البشرية للدول وعلى البيئة وتعززهما.

سابعا، إن الأمين العام يتكلم على التنمية "الوقائية" و "العلاجية". ونحن نفهم ما يعنيه على الرغم من أن آذاننا لا تستسيغ هاتين العبارتين.

إننا نرى الصلة بين السلم والتنمية. ونحن نعتقد بأنه لا يمكن وجود السلم الدائم دون التنمية. ونحن، مع ذلك، لا يمكننا قبول أن الموارد النادرة ينبغي استعمالها من أجل عمليات حفظ السلم وتدابير الاستجابة للحالات الطارئة على حساب الاحتياجات اليومية للتنمية.

وفيما يتعلق باقتراح إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، يؤيد الوفد الفلبيني الاقتراح الذي تقدم به رئيس مجموعة الـ ٧٧، القاضي بأنه ينبغي أن تدرس بعناية خطة للتنمية تحظى بتوافق آراء الوفود والإرادة السياسية العليا لجميع الدول الأعضاء. وينبغي إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية، تحت رعاية الجمعية العامة نفسها، ليقوم بدراسة تقريري الأمين العام وما تضمناها من توصيات، فضلا عن الوثائق ذات الصلة، وبإعداده لنا خطة للتنمية.

والتنمية، مع ذلك، هي "اسم آخر للسلم"، وينبغي أن تحظى بذروة أولوياتنا.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على اعداد وتقديم توصياته الواردة في الوثيقة A/49/665، التي تأتي متابعة لتقرير الأمين العام عن "خطة للتنمية" الذي نشر في وقت سابق من هذا العام في الوثيقة A/48/935. ونود كذلك أن نشكر السفير إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، على الجهود التي بذلها من أجل عقد جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية على أساس التقرير المذكور أعلاه للأمين العام، وعلى تلخيص الآراء التي أعرب عنها المشاركون في جلسات الاستماع العالمية وفي مشاورات أخرى، وتضمينها في الوثيقة المعروضة علينا اليوم وهي الوثيقة A/49/320.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بلانديتو كانتو (الجمهورية الدومينيكية).

إن المناقشات التي أجريت حول المسألة التي نحن بصددها خلال الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجمعية العامة، وفي جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية، وفي الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤، أظهرت بوضوح المجال العريض الذي تتصف به خطة للتنمية، والذي يتساوى، على نحو يمكن فهمه جيدا، مع نطاق عريض متشابه من الآراء والنهج المتعلقة بها.

إن مهمة التوفيق في جميع الآراء المعرب عنها في المحافل المذكورة أعلاه، وفي الوقت نفسه الحفاظ على جوهر تفكيرنا ورؤيتنا الجماعيين والزخم الرئيسي العائد لهما بشأن مسائل التنمية، لم تكن مهمة سهلة.

إن وفد بلادي يعتقد بأن التقرير الجديد للأمين العام (A/49/665) يمثل محاولة جادة لأن يبين بصورة مختصرة وغير منحازة كيف ينظر إلى خطة للتنمية في مختلف أنحاء العالم، وما هي عناصرها وأولوياتها، وما هي الأدوات والوسائل الممكنة التي تحقق أهداف التنمية العالمية المستدامة.

وعلى أساس توافق الآراء الذي أخذ يظهر بشأن أولوية التنمية وأبعادها الخمسة، أي السلم، والاقتصاد، والبيئة، والعدالة، والديمقراطية، قام الأمين العام، على نحو صحيح برأينا، بوضع الأهداف الأساسية الثلاثة لخطة للتنمية كما يلي:

"تعزيز التعاون الإنمائي الدولي وإنعاشه بصفة عامة؛ وبناء نظام متعدد الأطراف لدعم التنمية يكون أقوى وأفعل وأشد تماسكا؛ وتعزيز فعالية العمل الإنمائي الذي تضطلع به المنظمة نفسها - إدارتها ولجانها الإقليمية وصناديقها وبرامجها - بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة ككل" (A/49/665، الفقرة ١٢).

إن جمهورية كازاخستان تؤيد بقوة الافتراض بأن توحيد جهود التنمية بصورة متماسكة ومتسقة على الصعيدين الوطني والدولي هو السبيل المنطقي لكفالة التعاون الإنمائي الدولي الأكثر انتاجا من خلال شراكة جديدة تقوم على المصالح المشتركة والاحتياجات المتبادلة لجميع البلدان.

إن حكومة كازخستان متنبهة تماما للتحديات العديدة التي تضمنها جدول أعمالها بالإضافة إلى الاستقلال. ونحن نعي اليوم الاستخفاف الأولي بجوهر وتكاليف عملية التحول، وندرك أن التركيز الرئيسي لسياسة التحول ينبغي ألا يكون موجها نحو التطبيق الآلي لهذا النموذج أو ذاك لإعادة هيكلة الاقتصاد، بل على إيجاد الأدوات وتهيئة الظروف من أجل ايجاد مجتمع مدني واقتصاد مستدامين يكونان على علاقات طبيعية مع بقية العالم، وتحسين رفاه الشعوب. وبعبارة أخرى، فإن هذه السياسة الأوسع تركيزا هي لكفالة أن تصبح كازاخستان عضوا كامل العضوية في المؤسسات والأسواق الراسخة والآخذة في الظهور، حيث الشعوب متمكنة وقادرة على المشاركة بالكامل.

إننا نعتقد بأن هذا النهج الأوسع نطاقا، الذي يعكس اتجاهين عالميين متفاعلين لهذا العصر فيما يتعلق بتعزيز الهوية الوطنية من جهة، والتدويل والعولمة من جهة أخرى، ينبغي أن يوجه استراتيجيات جميع البلدان.

إن الجميع متفقون على أن انتهاء الحرب الباردة نقطة تحول هامة جدا ورئيسية في الشؤون الدولية. ومعه تسنح فرص عديدة، ولكن تحديات عديدة جديدة أيضا. فالسنوات الأولى بعد الحرب الباردة تعلمنا أنه ينبغي أن نظل متنبهين ومالكين لقوانا حيال هذه الفرص الجديدة، وينبغي ألا نخشى في الوقت نفسه

التحديات الجديدة، وينبغي أن نتجنب المحاولات الرامية إلى وضع اللوم عليها. ومع ذلك، فإننا جميعا مسؤولون، من الناحية الفلسفية، عن تاريخنا، كما نحن مسؤولون عن مستقبلنا، وفهمنا لهذا الأمر سيوفر لنا اساسا راسخا لعملنا الجماعي.

إن كازاخستان تتصرف طبقا لذلك وتحاول أن تسهم في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. فتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي هو أحد المكونات الهامة لمبادرة رئيسنا نور سلطان نزار باييف المتعلقة بالأمن والتعاون الآسيويين - أي عقد مؤتمر بشأن التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وكانت حكومة بلادي من بين المطالبين بالإندماج الاقتصادي المبكر، على أساس جديد، للكيانات القائمة في إقليم الاتحاد السوفياتي السابق التي اقترحت تعزيز هذا الاندماج من خلال تحقيق مبادرة كازاخستان الجديدة المتعلقة بإنشاء اتحاد الدول الأوروبية - الآسيوية. وفي إشارة إلى الاعتراف بالفوائد الإقليمية والعالمية للتعاون مع البلدان النامية، انضمت كازاخستان إلى منظمة التعاون الاقتصادي وتؤيد بنشاط الجهود الحالية لإعادة تنشيط هذه المنظمة الإقليمية. وكازاخستان في محاولاتها للبروز بوصفها شريكة دولية مساوية يعول عليها، تتوق إلى تلقي دعم المجتمع الدولي من خلال التسليم بالتحديات التي تواجهها وبتطلعاتها ومن خلال الشراكة الفعلية مع جميع البلدان.

وبغية تحقيق الهدف الأول لخطة التنمية ومن أجل ضمان نجاح التعاون الدولي في مجال التنمية، فإنه لا بد من وجود أمرين، كما نص على ذلك وبحق تقرير الأمين العام A/49/665. وهما تطوير نظام تنموي فعال متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة مركزه من ناحية، وتعزيز الأنشطة التنموية الخاصة بالمنظمة من ناحية أخرى.

ومن السخرية أنه بعد مضي ٥٠ عاما فقط على إنشاء منظمتنا أتيح لولايتها الأصلية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والمجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، أن تتحقق تحققا تاما. وبالرغم من أن عالم اليوم يختلف كثيرا عن العالم الذي رآه الآباء المؤسسون للمنظمة ابان التخطيط والتفكير بإنشاء الأمم المتحدة، فإن وفد بلادي يعتقد أنه لا ينبغي تفويت هذه الفرصة.

ولم تضع المنظمة سدى سنوات النصف الأول من القرن. فقد طورت سجلا طويلا وهاما بالأنشطة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. ونظرا للطابع العالمي الشامل للأمم المتحدة وآلياتها الواسعة الانتشار في العالم في هذه الميادين. إن المنظمة، في رأي وفد بلادي، هي افضل المؤهلين للاضطلاع بدور المركز في نظام التنمية المتعدد الأطراف. وهناك مسألة أخرى تتمثل في الطريقة التي يتعين بها على المنظمة مواءمة وتكييف نفسها لكي تفي بهذا الدور. ودراسة هذه المسألة الهامة ينبغي ألا تؤجل طويلا وينبغي أن تستفيد من الآراء، ايجابية كانت أو انتقادية، التي يعبر عنها في المحافل الدولية المختلفة بشأن الأنشطة التنموية للأمم المتحدة.

غير أننا ينبغي ألا نضلل أنفسنا. إن إجراء دراسة جدية لمختلف المقترحات المتعلقة بطريقة ضمان دور مركزي للأمم المتحدة، وطريقة تعزيز قدرتها الداخلية على العمل كمركز لنظام التنمية المتعدد الأطراف، وطريقة دعم تعاونها المثمر وتنسيقها الفعال مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من العاملين الفاعلين في مجال التنمية لن تكون جديرة بالاهتمام ومثمرة إلا إذا توفر الالتزام السياسي الحقيقي من جانب الدول الأعضاء بإيكال هذه المسؤوليات إلى الأمم المتحدة.

فإذا كانت هذه هي الحالة، فإن وفد كازاخستان سيؤيد التوصية الهادفة إلى ترقية وضع الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الرئيسية التي تصوغ المبادئ التوجيهية للسياسة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ويعتقد وفد بلادي كذلك أن مستوى المناقشة في الجمعية العامة بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية ينبغي رفعه طبقا لذلك. وفي حين أننا نؤيد في هذا السياق فكرة عقد دورات استثنائية للجمعية العامة كل بضع سنوات بشأن جوانب هامة من التعاون الدولي في مجال التنمية، فإن وفد بلادي يتوجه بالدعوة إلى زملائه في هذه القاعة لتأييد مبادرة رئيس كازاخستان نور سلطان نزار باييف لعقد دورة استثنائية بشأن مشاكل حقبة ما بعد الصراع، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة.

وفيما يتعلق بتحسين الأنشطة التنموية للمنظمة نفسها، فإن وفد بلادي يسلم بأهمية تحسين برنامج التنسيق ككل وتساوق السياسات داخل المنظمة على

جميع المستويات. ولذلك نؤيد عزم الأمين العام على استخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذراع هامة في هذا المجهود، بالإضافة إلى مقترحاته بتعزيز دور المنسق المقيم والنهج القطرية.

وليس بوسع أي كان أن يشكك بأهمية ضمان التمويل الكافي وإمكانية التنبؤ للأنشطة التنموية العالمية. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام جاد للعديد من المقترحات السليمة المقدمة في هذا الصدد.

إن مناقشة التقرير المتعلق بـ "خطة للتنمية" قد مرت بأشكال ومراحل مختلفة. وكل واحدة منها تخرج بأفكار هامة وأحيانا غير تقليدية. ويشير وفد بلادي في هذا الصدد إلى المساهمة المتمثلة بجلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية، حيث دلل طابعها المفتوح وغير الرسمي على أنها مفيدة جدا. وكل مرحلة عملت حتما على تقريبنا من فهم الأولويات والأهداف النهائية للتنمية. ولا يمكن لأي كان أن يشكك اليوم بالأبعاد الخمسة للتنمية كما حددها تقرير الأمين العام، أو أن الفرد ورفاهه ومصالحه تشكل مركز الصدارة في التنمية. إن فكرنا الجماعي قد انتج تحديدات متعددة للتنمية - مثل التنمية المستدامة والعلاجية والشعبية والوقائية - تعكس بصورة صحيحة هذه الظاهرة المتعددة الوجوه.

ويعتقد وفد بلادي أن عملية تحديد الخطة المثلى للتنمية قد سارت في الاتجاه الصحيح. وأن مواصلة السعي الجماعي، الذي لا يمكن أن يأتي بنتائج عكسية، ستمكننا في نهاية المطاف من تحديد وسائل وطرق تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية العالمية المستدامة والموافقة عليها. ومن هذا المنظور، ان وفد كازاخستان على استعداد للمشاركة على أفضل نحو بناء في المداولارات الأخرى المتعلقة بخطة التنمية.

السيد محمد (السودان): إن البيان الذي أدلى به المندوب الدائم للجزائر، السفير رمضان العمامرة، باسم مجموعة الـ ٧٧، في بداية هذه المناقشة، كان ضافيا وشارحا لرأي المجموعة، ويجد من وفد بلادي التأييد الكامل.

لقد ظللنا نتابع باهتمام منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة تقارير الأمين العام حول مبادرته للتنمية، وذلك لإيماننا التام بالترابط بين التنمية والسلم. فالتنمية هي أساس السلم والاستقرار. ولئن سبقت مبادرة الأمين العام حول السلام مبادرته حول التنمية، يبقى من الضروري الاسراع باعتماد مبادرته للتنمية. فالحق في التنمية أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية. وكما ذكر الأمين العام، يجب أن تفضي التنمية في جوهرها إلى زيادة رفاه الإنسان والقضاء على الجوع والمرض.

يعتبر تقرير الأمين العام المقدم تحت هذا البند تعبيرا عن توافق الآراء الناشئ عن أولوية التنمية في إطار جديد للتعاون الدولي، وهو تعاون مطلوب في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى والبلدان النامية والبلدان الصناعية بينها ترابط إيجابي يتمثل في تبادل المنافع وتقاسم الاهتمام والمسؤولية، الشيء الذي يدعو إلى تعاون مشترك لمعالجة المسائل التي تحظى باهتمام الجميع.

ثم لا بد من التأكيد على أهمية النمو الاقتصادي كقوة دافعة للتنمية. فزيادة سرعة النمو الاقتصادي في البلدان النامية تحقق التحول الاقتصادي والتقني والاجتماعي، وهو عمل يؤدي إلى توليد الموارد المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية المطلوبة كدعائم للتنمية.

اسمحوا لي أن أتناول تقرير الأمين العام بشيء من التفصيل. فالتقرير في مجمله مجهود يستحق الشكر والثناء. فقد تناول قضية التنمية بكل أبعادها، وتطرق لقضايا تشغل بال كثير من البلدان النامية خاصة أقلها نموا. وعلى سبيل المثال، نتفق مع الأمين العام في أن التنمية تمليها أولويات وطنية، وأن كل دولة تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها. كما نتفق معه على أهمية وجود بيئة دولية مؤاتية موجهة نحو التنمية. كما لا بد لقوى الاقتصاد الكلي الخارجية، أي التجارة وإدارة الديون والاستثمار المباشر وتدفق الموارد والوصول إلى التكنولوجيا أن تدعم الأهداف الإنمائية. وفي هذا الصدد نود أن نشيد بحكومات كل من السويد والنرويج والدانمرك وهولندا على تحقيقها نسبة ٠,٧ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية، وهو أمر لم تف به كثير من البلدان الصناعية الأخرى.

كما نتفق مع الأمين العام في اقتراحه لحل مشكلة الديون الخارجية، الذي يتفق مع توصيات وزراء خارجية دول عدم الانحياز في اجتماعهم الأخير الذي عقد

بجاكرتا في آب/اغسطس الماضي. ونتفق معه على ضرورة دعم البلدان التي في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق بموارد إضافية يقدمها المجتمع الدولي لمواجهة آثار هذا التحول، وعلى ضرورة عقد جلسات استماع عالمية بشأن نزع السلاح والتنمية. واقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ٣٧ من التقرير، والخاص بعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية يجد منا الدعم والترحيب. ونرحب بصفة خاصة باقتراح الأمين العام بإلغاء ديون أقل البلدان نموا.

أما الجزء الخاص بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فإن وفد بلادي يدعم الأمين العام في اقتراحه بهذا الخصوص. ونحن ممتنون على ما ورد في الفقرة ٥٤ من التقرير حول مشروطية السياسات العامة لقروض التكيف الهيكلي التي صممها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويجدر بي هنا أن أضرب مثلا بالسودان، حيث قمنا بتطبيق برامج تكيف هيكلي طموحة، أشاد بها مسؤولو صندوق النقد الدولي. ولكن رغم ذلك، مورست علينا كثير من الضغوط السياسية البعيدة عن النظرة الاقتصادية البحتة. وخلاصة القول إنه ليس هناك خلاف على ضرورة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، إذ ما سلمت من المحتوى السياسي.

إن توصيات الأمين العام بشأن تقوية دور الأمم المتحدة في تنفيذ عملية التنمية اقتراح مقبول. فالأمم المتحدة تملك من التكوين السياسي والإعداد التقني ما يؤهلها للقيام بهذا الدور. فهي منظمة تقوم على مبدأ العالمية، وتمتلك شبكة عالمية لا نظير لها. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقوية الصلات والتنسيق الكامل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ختاما إن الحالة في أقل البلدان نموا، خاصة في أفريقيا، تدعو إلى القلق. فبلدان القارة الأفريقية جنوب الصحراء منهكة بالديون وخدماتها، الشيء الذي يقف في طريق تنميتها. وتفتقر هذه البلدان إلى البنيات الأساسية التي تمكنها من القيام بعمليات التنمية. وعليه، نقترح أن تُعطى أولوية خاصة، وأن يُفرد لها فصل خاص في سياق خطة التنمية.

إننا نتطلع إلى المشاركة الفاعلة في الفريق العامل الذي سينبثق عن هذه الجمعية لمناقشة قضية التنمية.

السيد راجخان (المملكة العربية السعودية): أريد، بداية، أن أشكر معالي الأمين العام على تقريره الشامل حول "خطة للتنمية"، الوثيقة A/49/665 الصادرة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي تضمن توصيات لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجالات التنمية. ونشكر أيضا ممثل الجزائر الذي قدم وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧.

إن "خطة للتنمية" جاءت في وقتها. وهي تمثل أرضية ذات أهمية عالية سوف تؤسس عليها أعمال هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة وأعمال الدورات القادمة. و "خطة التنمية"، مقرونة بالأرصدة الفكرية المتوفرة من نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في السنوات الأخيرة، سوف تشكل في مجملها الخطوط التي سوف تسير عليها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في مجالاتها المختلفة، وهو توجه صحيح يمكن تحقيقه إذا تضافرت جهود الجماعة الدولية لتنفيذ ما يتفق عليه دوليا.

من خلال المناقشة العامة بدا جليا أن "خطة للتنمية" تحتاج إلى تعديلات جوهرية تأخذ في اعتبارها المصالح الوطنية لأعضاء الأسرة الدولية. وعندئذ سوف تشكل "خطة للتنمية" و "خطة للسلام" معا كفتي ميزان التنمية الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المبنية على أسس السلام والعدل.

إن الوقت المتوفر منذ صدور التقرير لا يمكّن من دراسته بشكل واف ونؤيد الرأي الذي أشار به ممثل اليابان يوم أمس، باحالته إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة لمواصلة النظر فيه بشكل مستفيض.

إن وفد بلادي يريد بداية أن يؤكد على النقاط التالية:

أولا: إن مسؤولية التنمية على المستوى الوطني وتقدير أولوياتها هي في المقام الأول من اختصاص الحكومات الوطنية.

ثانيا: بالنسبة لبلادي، لقد أوضحنا في مناسبات عديدة سابقة حول ما أشار إليه تقرير الأمين العام في الفقرة ٩١ من الجزء: دال - "التمويل من أجل المستقبل"، من إمكانية فرض رسم على معاملات المضاربات المالية الدولية، وفرض ضريبة على استخدام

الوقود الأحفوري (أو ما يسببه من تلوث) في جميع البلدان، الخ... - أوضحنا أربع نقاط هامة أولها، ضرورة الفصل بين مسألة تمويل حماية البيئة من التلوث وبين ما يطرح من اقتراحات بفرض ضرائب على الطاقة بصورة أو بأخرى لأن ذلك يفسح المجال للدول الصناعية المتقدمة للإفلات من التزاماتها المالية التي تضمنتها القرارات والاتفاقيات الدولية، إضافة إلى ما ينتج عن هذه الضرائب من أثر سلبي على الاقتصاديات الدولية عامة والنامية خاصة، ولكون هذه لا تخدم في حقيقتها هدفا بيئيا بقدر ما ينتج عنها من تشويش للتجارة الدولية في قطاع الطاقة ومن ثم إعاقة الجهود الدولية الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية وتنشيط الاقتصاد العالمي.

وثانيها، نؤكد حقيقة هامة هي أن البترول مثقل أساسا بالضرائب، وأن أخذ المحتوى الكربوني للوقود في إطار الحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون يستوجب، أولا وقبل النظر في فرض ضرائب جديدة إضافية، إعادة النظر في الهيكل الحالي للضرائب والاعانات الحكومية، حيث أنه في الوقت الذي تطرح فيه مقترحات لفرض ضرائب جديدة إضافية على البترول يستمر الفحم الأكثر تلويثا بالحصول على إعانات حكومية.

وثالثها، نؤكد أيضا، أهمية النظر في الإجراءات الاقتصادية المتاحة للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي من منظور الصلة المترابطة بين مواضيع الطاقة والبيئة والنمو الاقتصادي، وضرورة أن يكون أي إجراء اقتصادي مقترح مبنيا على سياسات متوازنة، وشاملة ومعقولة بصورة تنسجم مع متطلبات التنمية المستدامة وبشكل لا يحد من النمو الاقتصادي ولا يضر بحركة ونمو التجارة الدولية.

ورابعها، أن السياسات المتوازنة والشاملة والمعقولة تقتضي التعامل مع كافة غازات الاحتباس الحراري دون تمييز، بصورة متوازنة، مبنية على منظور التكلفة والفعالية والأثر الاقتصادي، وتشمل التعامل مع الإجراءات ذات الصلة بمعالجة ظاهرة التغير المناخي بنفس القدر الذي تتعامل به مع إجراءات التكيف مع هذه الظاهرة.

ونرى أنه لا ينبغي الذهاب في مسألة التمويل إلى أبعد من الموارد الطوعية.

ثالثا: بالنسبة للاتفاق على مشتروات الأسلحة، يرى وفد بلادي أن هذا الأمر يجدر تركه لتقدير الحكومات الوطنية، فهي التي تستطيع أن تقدر مدى الحاجة إلى الشراء من عدمها، استنادا إلى ضرورات الأمن الوطني والتهديدات الخارجية.

أود أن أشير هنا إلى بعض معوقات التنمية في كل صورها وأبعادها في مواقع ملتهبة من العالم تقلق المجتمع الدولي ومنه بلادي. بعد أن انقضى أمد الحرب الباردة، أصبح العالم يتطور بسرعة فائقة متجها نحو التنمية المستدامة والسلم، مع تركيز على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدولي بدرجة أكبر مما كان عليه الوضع في العقد الماضي. ولكننا في الوقت ذاته نجد هناك من يعمل بكل جهوده لإعادة العجلة إلى الخلف بدلا من تركها تدور في اتجاه النمو والتقدم الذي تسير فيه بقية المجتمع الدولي، من أجل تحقيق غايات ومطامع على حساب الآخرين. والأمر الأكثر غرابة هو أن تجد هذه الفئة المعوقة للتنمية في كل صورها مؤيدين ومناصرين من المجموعة الدولية، مما يلهب الصراع ويزيد من تعقيده وانتشاره إلى مناطق أخرى.

لكل أمه من الأمم أن تعتز بثقافتها وأن تنميها وأن تتمسك بها كهوية تميزها عن غيرها. ولا يعيب أي أمة أن تكون مختلفة في ثقافتها ومعتقداتها عن غيرها ما دامت تتمسك بالمبادئ الدولية السامية. إن شعب البوسنة والهرسك لا يصح استئصاله لكونه ينتمي إلى ثقافة مختلفة. وإن الثقافة الإسلامية التي تضم في رحابها تراب الكثير من الأمم ثقافة قوية وحية، غايتها النهائية اسعاد الإنسان ورفع شأنه. وهي لا تختلف في هذه الغاية عن الثقافات العالمية الأخرى. إن هذا الصراع المجحف بحق البوسنة والهرسك يجب وقفه فورا وتحويله إلى سلام ليس لمصلحة طرف دون آخر بل لمصلحة كل الأطراف وبشكل يكفل العدل للجميع.

إن ما حطم ودمر في جمهورية البوسنة والهرسك من مراكز حضارية ومعالم أثرية وثقافية وثروات فكرية وخسائر بيئية وبشرية ومادية مروعة في الحرب الظالمة التي تدور رحاها الآن هناك أصبح من المستحيل

تعويضه أو اصلاحه. ولن يتوقف الضرر عند الحد الذي وصل إليه، بل سوف تتعدى آثاره السلبية العميقة إلى المستقبل وإلى الأجيال القادمة، وهو أمر مؤسف يصم الإنسانية بالصلافة ويصم المجتمع الدولي باللامبالاة.

حقيقة، إن الجهود المكثفة التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلام في أنحاء متفرقة من العالم، وجهودها في البوسنة والهرسك، تستحق كل التقدير. وقد آن الأوان لكي تأخذ الأمم المتحدة جانب الحزم وتقف إلى جانب الحق في أي جهة كانت، وتعمل على تحقيق الحق وتنفيذ مقتضياته باستعمال القوة الرادعة، لأن قوات الصرب وقوات المرتزقة التي تعمل في صفوفها لا تزال تخادع وتتحدى إرادة المجتمع الدولي.

إننا نرحب بقرار مجلس الأمن الأخير، ونأمل أن تستمر الأمم المتحدة في التعامل مع الوضع بنفس القدر من الحزم والجدية. لأن استمرار الوضع كما هو لن يقف عند حدود البوسنة والهرسك بل سوف تتعدى أضراره ومشاكله إلى كافة المنطقة. وإن أسرع هذه الأضرار والمشاكل ظهورا هو المتصل بالأنشطة التجارية وحركتها فيما بين تلك الدول، حيث تقطعت شرايينها فلم تعد قائمة.

هناك وضع آخر يعيق التنمية والسلام في الأراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل عام ١٩٦٧، ومنها مدينة القدس، التي تعمل السلطات الاسرائيلية منذ احتلالها على تغيير تركيبتها السكانية ومظاهرها العربية عن طريق مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات فيها وفي الأراضي العربية الأخرى، بما فيها الجولان السورية. هذا الوضع يجب حله سريعا لتعزيز عملية السلام.

إن وفد بلادي على ثقة بأنه يمكن لـ "خطة للتنمية" أن تحقق أهدافها بقدر أعم وأشمل حينما تتمكن الأمم المتحدة من إطفاء المنازعات والصراعات في العديد من مناطق العالم.

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي أدلى به السفير العمامرة، الممثل الدائم للجزائر ورئيس مجموعة الـ ٧٧، حول هذا البند من جدول الأعمال.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام عن تقريريه عن خطة للتنمية، الواردين في الوثيقتين A/48/935 و A/49/665، واللذين يعيدان تقييم النهج إزاء التنمية والدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز، دعما للجهود الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز التنمية.

إننا نرحب بالعمل الوافي الذي تم القيام به في إعداد هذين التقريرين الهامين للغاية. ونثني على الأمين العام وعلى جميع موظفي الأمانة العامة الذين قاموا بدور هام في إعدادهما. إن هذين التقريرين يسعيان بجلاء إلى تحديد الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به لتحقيق أهداف الميثاق في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. ونلاحظ بارتياح أن التقريرين يتضمنان توصيات محددة بشأن الدور التنسيقي المحوري الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في ميدان التنمية، ويؤكدان المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الحكومات لتنمية بلدانها. كما يؤكدان على أهمية وجود بيئة دولية مساعدة وضرورة الدعم الإنمائي الخارجي الفعال.

ويحث تقرير الأمين العام الأخير أيضا على

> "التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا". (A/49/665، الفقرة ٤)

والنظر إلى التنمية بأبعادها المتعددة مع التأكيد بصورة خاصة على خمسة أبعاد - وهي، السلم، والتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. ونحن نتفق مع تلك المشاعر بالنسبة للعلاقة المترابطة بين هذه الأبعاد، إذ لا يمكن تحقيق التنمية من غير سلم، ولا يمكن استمرار الديمقراطية أو التمتع بحقوق الإنسان من دون تنمية اجتماعية - اقتصادية وسلم واستقرار.

وفي الحقيقة، أن التحديات التي يمثلها السعي إلى التنمية عديدة ومعقدة. إن صدور "خطة للتنمية" يفرض علينا إيجاد منظور ايجابي للتعاون على أساس ادراك أن انتعاش اقتصادات البلدان النامية ونموها سيعزز النمو الاقتصادي العالمي وفرص العمل في العالم بسبب الترابط المتزايد فيما بين الدول.

إن الاعتراف بالتنمية على أنها ظاهرة عالمية ذات أبعاد متعددة يتطلب من المجتمع الدولي اعتماد تدابير جديدة وتعزيز الاتفاقات والالتزامات السابقة. كما يقتضي وضع نهج موسعة تحدد دور ومهام مختلف الأطراف من أجل توزيع المهام على أساس الميزة النسبية. وإن الثقافة المطلوبة للتنمية المستدامة ينبغي أن تركز على معالجة الأسباب الكامنة للتخلف وتوفر الوسائل لضمان الانتعاش والتنمية المستدامة.

لقد بذلت الجمعية العامة في الماضي جهودا عديدة لتعزيز التعاون الدولي من أجل معالجة الطائفة الواسعة من المسائل المتصلة بالتنمية، ولكن هذا النهج المفتت اتسم بقصور شديد في حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي لا تزال البلدان النامية تعاني منها. غير أنه يمكن استخلاص دروس هامة من هذه التجارب. والنهج المتكامل الذي تدعو إليه خطة التنمية هو الخيار المنطقي، لأن الأبعاد المختلفة للتنمية الواردة في التقرير مترابطة، وبالتالي فإنها تشكل حوافز تعزز بصورة متبادلة التنمية المستدامة.

لذلك فإن النهج المتكامل الوارد في "خطة التنمية" يستحق الثناء. وفي حالة كينيا، اعتمدت خطط التنمية في الماضي القريب وفي الوقت الراهن نهجا متكاملا إزاء أعمال التخطيط، وهي تعالج في الوقت ذاته المسائل الإنمائية القطاعية. وقد أظهرت الخبرة أن المسائل القطاعية تتأثر بالقطاعات الأخرى وتؤثر عليها. وبالتالي فإن من الأفضل حل المشاكل القطاعية هذه بنهج متعدد التخصصات والقطاعات.

وعلى الصعيد العالمي، يمثل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سبقه، مثالين طيبين على النهج المتكامل لمعالجة المسائل المتصلة في إطار التنمية المستدامة

ولكن ينبغي أن تبقى سياسة الاتجاهات والاستراتيجيات التي يتعين اتباعها لحفز التنمية مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق كل بلد على حدة، حيث لا يوجد بديل للسياسات المحلية الفعالة والسليمة.

مع ذلك، يظل التعاون الدولي من أجل التنمية أمرا حتميا. وأهمية دور الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني عموما في تحقيق التنمية لا يمكن المغالاة فيها. فاسهاماتهم الفردية والجماعية في القيادة السياسية تحدد وتيرة العملية الإنمائية في فرادى البلدان والمناطق. وإننا نوافق على الرأي الوارد في التقرير بأن مسؤولية الأمم المتحدة في هذا الصدد واجب ينص عليه الميثاق يتعين على المنظمة تنفيذه بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز، وتحت القيادة الحاسمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد شهدنا خلال السنوات الماضية تفتت المسؤولية الإنمائية للأمم المتحدة بصورة كبيرة، بينما ازداد نفوذ مؤسسات بريتون وودز في ميدان التنمية زيادة كبيرة. ومن هنا تنبع أهمية العناصر التي حددها الأمين العام كأساس للتوصيات المقدمة في الوثيقة A/49/665 المتعلقة بإنعاش السياسة الإنمائية والحاجة إلى التركيز عليها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، يود وفد بلادي أن يرى أمما متحدة معززة كآلة فعالة لدعم التنمية. إننا نتفق على أن الأمم المتحدة تحتل وضعا مركزيا بشكل فريد، بشبكة محكمة من المكاتب في البلدان لتتحمل مسؤوليات موسعة في مجال التنمية. غير أننا نعترف بأن التعاون الإنمائي الدولي يمكن أن يدار بشكل أكثر فعالية على أساس لا مركزي على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية. إن الالتزام بتحقيق تعاون دولي ملموس أمر مرغوب فيه فعلا. مع ذلك، توجد محاذير ضرورية ينبغي مراعاتها لضمان ألا يؤدي التنسيق المتزايد للسياسات الإنمائية في إطار الأمم المتحدة إلى بيروقراطية غير ضرورية في توزيع الموارد الإنمائية ورسم البرامج القومية. وينبغي للتنسيق الإنمائي أن يتجنب أيضا الاتجاه نحو مشروطيات متزايدة لتقديم المساعدة.

إن إنعاش التعاون الإنمائي الدولي لا يمكن أن تحققه الأمم المتحدة بشكل فعال إلا عن طريق حوار متواصل بشأن التنمية، والارادة السياسية لحل المشاكل الظاهرة. والمسائل الكبرى التي بحاجة الى تناول تتضمن استئصال الفقر، وتحقيق الاستقرار لأسعار السلع الأساسية، والوصول الى الأسواق، وتخفيض الديون، وخدمة الديون، وتدفقات الموارد ونقل التكنولوجيا. وينبغي للشمال أن يتعاون، ليس فقط بشأن المشاكل التي تواجهه، وإنما أيضا بشأن المشاكل التي تواجه الجنوب أو التي تعنيه بشكل مباشر. إن النجاحات التي

تحققت مؤخرا في الحوار الدولي وفرت قنوات هامة للتعاون الدولي في التصدي لبعض المشاكل العالمية. وعلى وجه الخصوص، يأتي اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، والتوقيع على اتفاقات جولة أوروغواي في مراكش في المغرب، واعتماد برنامج عمل القاهرة بشأن السكان والتنمية لتوفر مجتمعة توافق آراء دوليا بشأن مجالات التعاون الحاسمة.

إن دور برامج الأمم المتحدة وصناديقها ليس بحاجة إلى إعادة تأكيد، لأن الدعم الذي تقدمه يكمل الجهود الوطنية ويحفز أشكالا أخرى من المساعدة. إن المساعدة المالية والفنية التي تقدمها عن طريق البرامج القومية وبخاصة الموجهة إلى بناء القدرات وإلى تنمية الموارد البشرية، وكذلك تطبيق العلم والتكنولوجيا، عنصر حاسم للتنمية. وهذه التدخلات تمكن العديد من البلدان النامية من زيادة قدرتها الاستيعابية لاستخدام الموارد للتنمية المستدامة. ومن هذا المنظور يؤيد وفد بلادي توصية الأمين العام للتركيز على البرمجة من أسفل لأعلى ووفقا لكل بلد على حدة بالنسبة للموارد الإنمائية التي ينبغي أن توفر دون مشروطيات. وهذا النهج سيضمن قيام البلدان النامية المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية بمراعاة الأولويات الوطنية.

إن تقرير الأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ذا الصلة أكدا من جديد أهمية اتخاذ تدابير خاصة للإسراع بانتعاش افريقيا واندماج المنطقة في النظام الاقتصادي الدولي والعمليات التكنولوجية. ونؤيد التوصية بإسقاط مديونيات افريقيا وأقل البلدان نموا فورا، وزيادة تدفقات المساعدة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في تلك المنطقة الكاسدة اقتصاديا. إن الدعم الإنمائي ينبغي أن يكون متفقا مع الاصلاحات السياسية والاقتصادية الشجاعة التي ظلت بلدان افريقية عديدة تنفذها في السنوات القليلة الماضية، رغم المناخ الدولي غير المؤاتي.

إن إعادة هيكلة هيئات وبرامج الأمم المتحدة ينبغي أن ترمي الى تعزيز الأنشطة الانمائية. ومن المهم أن نكفل احتفاظ البرامج بكيانها المتميز وتركيزها الموضوعي. وفي هذا الشأن، نتفق مع الأمين العام في أن هناك حاجة ماسة لزيادة المستوى الشامل للمساعدة الإنمائية وضمان توفير التمويل لحفظ السلام، وحالات الطوارئ الانسانية والبيئة العالمية من موارد جديدة واضافية وليس من المساعدة الانمائية.

إن "خطة للتنمية" لن يكون لها تأثير كبير إلا إذا دعمتها موارد كافية. وقد أعرب الأمين العام في تقريره عن القلق البالغ بشأن الانحدار المستمر في إتاحة الموارد من أجل التنمية. إن أربعة بلدان فقط أوفت بالتزامها الخاص بهدف الـ ٠,٧ في المائة الذي قطع منذ ثلاثين عاما. وجميع برامج الأمم المتحدة الإنمائية يجري اختصارها في الوقت الراهن بسبب نقص الموارد. وفي ضوء هذه الحقيقة المحبطة يؤيد وفد بلادي اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية لعكس اتجاه الحالة ووضع التنمية في منظورها الملائم.

ونؤيد أيضا الاقتراح الخاص بعقد دورات استثنائية للجمعية العامة تكون آليات للاستعراض والمتابعة، وبخاصة بشأن الالتزامات المتفق عليها التي تترتب عن المؤتمرات الدولية. ونؤيد أيضا الجهود المستمرة لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتوصية بأن يجتمع المجلس كله على مستوى عال في أوقات محددة من العام لتوفير الإرشاد اللازم للسياسة العامة ولاستعراض عمل مكتب موسع.

في الختام، يتشاطر وفد بلادي الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بأن فريقا عاملا مفتوح العضوية ينبغي انشاؤه لإعداد إعلان بشأن "خطة للتنمية" على أساس تقرير الأمين العام المعروض علينا الآن وآراء الدول الأعضاء المعرب عنها خلال هذه المناقشة. وسيكون من المستصوب أن ينهي الفريق العامل عمله في الدورة التاسعة والأربعين حتى يمكن اعتماد الجمعية العامة للإعلان خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي في البداية أن يعرب عن تقديره العميق للتقرير الشامل الذي أعده الأمين العام بشأن "خطة للتنمية". ونحن نرى أن خطة للتنمية وثيقة واقعية تقوم وبشكل ملائم على خبرة الأمم المتحدة في المجال ذي الشأن وكذلك على المناقشات المطولة والعمل الذي أنجزته محافل دولية عديدة، والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك.

إن تقرير الأمين العام يطرح علينا موضوعين هامين للمناقشة. أولا، الاعتراف بتعقد التنمية الكبير باعتبارها ظاهرة اجتماعية عالمية، وثانيا، الاعتراف بالحاجة الماسة لنوع جديد تماما من المشاركة العالمية بين كل الذين يصوغون الجانب الأكبر من التعاون السياسي والاقتصادي الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة الراهنة. ونحن مقتنعون بأن التنمية المستدامة لا تكون ممكنة إلا على أساس مشاركة منصفة رشيدة حقا وغير منحازة بين جميع بلدان العالم. ولتحقيق ذلك الهدف من المحتم التخلي عن جميع النظريات والقوالب السياسية والاقتصادية البالية أو غير الكافية أو المضللة. وهذا، في رأينا، هو النهج الوحيد، الذي وإن كان قاسيا، يمكن العالم من أن يتخذ خطوة هامة الى الأمام في تنميته.

تشير الخبرة الى أنه ليس من السهل، ولن يكون من السهل، تحقيق الهدف النهائي لعملنا، وهو وضع خطة للتنمية تكون عملية من ناحية التطبيق ويكون لها، في الوقت نفسه، تأثير هام على التنمية في جميع أنحاء العالم. لذلك نلاحظ بارتياح كبير جدوى اسلوبنا الحالي في مناقشة وتقييم تقرير الأمين العام: ابتداء من الدورة ذات المستوى الرفيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى هذه الدورة الراهنة للجمعية العامة. ونرجو ونتوقع أن يسفر جهدنا المشترك في نهاية الأمر عن رد على السؤالين الهامين: كيف ندفع الى الأمام بأعمالنا بشأن "خطة للتنمية"، وما هو الارشاد الذي نوفره للأمين العام حتى تترجم الأفكار والمبادئ الجديرة بالثناء الواردة في "الخطة" بسرعة وبكفاءة الى أعمال ملموسة.

لقد مرت الجمهورية التشيكية، مع البلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية، بعملية تحول سياسي واقتصادي أساسي. فقد استعيض عن النظام القديم للاقتصاد المخطط مركزيا الذي تهيمن عليه الدولة بهياكل اقتصادية جديدة، توجهها السوق بأكثر مما توجهها الدولة. ونتائج هذه العملية التي أخذت تصل الى ذروتها في الوقت الحالي، تبعث على التشجيع للغاية. فبعد أربع سنوات فقط من هذا التغيير الجذري، الذي اشتمل، من جملة أمور، على الخصخصة الواسعة النطاق للمرافق الانتاجية المملوكة للدولة، خرجت الجمهورية التشيكية من دائرة الخطر، وأصبحت الآفاق المرتقبة للنمو الاقتصادي السريع واعدة الى حد كبير.

فعلى سبيل المثال، يبين الناتج المحلي الاجمالي التشيكي نموا ايجابيا بالنسبة لعام ١٩٩٤ بعد سنوات عديدة من الانخفاض والركود. ومن المتوقع أن يصل هذا النمو الى نحو ٣ في المائة في ١٩٩٥ وأن يزداد في السنوات التالية. وتوفر خبرتنا دليلا أكثر ايجابية بأن السياسة الاقتصادية الحسنة التدبير والواقعية، والحكم والقيادة الرشيدين، جنبا الى جنب مع العمل الشاق، توفر أفضل أساس لقيام اقتصاد قوي متنام. كما نعتقد - وخبرتنا تؤكد ذلك - أنه لا يمكن للاقتصاد الوطني أن ينمو بدون هذه العوامل، بغض النظر عن المساعدة والدعم الخارجيين.

ومن ناحية أخرى ندرك أهمية النمو الاقتصادي الدولي بالنسبة لبلد يهدف الى الاندماج الكامل في الاقتصاد والتجارة العالميين. وهذا الأمر هام بوجه خاص بالنسبة للبلدان الصغيرة ذات التوجه التصديري التي لديها موارد طبيعية قليلة، والتي تعتبر الجمهورية التشيكية مثالا لها. وتوسيع روابط تعاوننا الاقتصادي وتجارتنا مع جيراننا الأوروبيين ومع الشركاء التجاريين في القارات الأخرى ضروري اذا ما كان لنا أن نحقق مستوى عاليا من الأداء الاقتصادي، وأن نستديمه، واذا ما كان لنا أن نجعل الجزء الذي يعيش فيه من العالم جزءا هاما من الاقتصاد العالمي.

انني أوافق الى حد كبير مع المتكلمين الذين سبقوني وأكدوا أن التنمية تعتبر بالفعل، ويجب أن تظل، بندا رئيسيا في جداول أعمالنا الاقتصادية والسياسية. واننا نعتقد أن هناك حاجة ملحة الى إمعان التفكير بتعمق في تطور فهمنا لظاهرة التنمية وتنفيذها على نحو ملائم على الصعيدين الوطني والدولي.

إن عالم اليوم أكثر تعقيدا من ذي قبل. لذلك يتعين اعادة صياغة مفهوم التنمية في ضوء الحقائق والاتجاهات السياسية والاقتصادية الجديدة. ولهذا السبب نؤيد تماما مفهوم الأبعاد الرئيسية للتنمية: السلم، والاقتصاد، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية - التي وصفها الأمين العام في تقريره بأنها مترابطة بشكل لا ينفصم.

لقد أسفرت المناقشات العالية المستوى التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا عن بعض المقترحات المحددة وبعض الأفكار المثيرة للتحدي بشأن الأهداف الرئيسية والعناصر الرئيسية للتعاون

الانمائي الدولي وبشأن دور منظومة الأمم المتحدة بوجه خاص. ومما يبعث على التشجيع أن الآراء آخذة في التقارب بالنسبة لطبيعة التنمية وبالنسبة لما يتعين علمه في هذا الصدد. اننا نحبذ فكرة وضع قائمة أعمال شاملة وحسنة التشكيل على الصعيدين الوطني والدولي توفق بين الحاجات الانمائية المختلفة لفرادى البلدان.

وفيما يتعلق بالمواضع التي يمكن تدعيم الخطة فيها، فإننا نود أن نؤكد على القضايا الهامة التالية: الروابط ما بين التنمية والديمقراطية، وبين الحكم والنمو الاقتصادي، وبين التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية؛ والأهمية الحاسمة للديمقراطية في أوسع فهم لها؛ ودور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ ودور الدبلوماسية الوقائية، وأخيرا وليس آخرا، سبل ووسائل تحسين وتهذيب مؤسسات وهياكل منظومة الأمم المتحدة وتفاعلها مع المؤسسات النقدية والمالية والتجارية المتعددة الأطراف. وينبغي التأكيد على الحاجة الى رفع مستوى معيشة الشعب باعتبار ذلك الغاية النهائية الغنية عن التعريف للنمو الاقتصادي في اطار مفهوم التنمية المستدامة.

لقد تغير دور الدولة في الاقتصاد بدرجة هامة في السنوات الأخيرة. لذلك نرحب بالحصول على تعبير أوضح عن حقيقة أن التوجه السوقي الأقوى المدعوم بسياسة اقتصادية كلية متوازنة للغاية وحكم قدير وبالديمقراطية أثبت سلامته.

إن أداء منظومة الأمم المتحدة لوظائفها بكفاءة يعد عاملا حاسما في كفالة امكانية تنفيذ تقرير الأمين العام "خطة للتنمية". ومن أهم النقاط التي وردت في التقرير، أنه في مواجهة التغييرات العالمية التي لم يسبق لها مثيل والتي:

> "تبدو أكبر من قدرات الادارة الدولية بأشكالها التقليدية". (A/48/935، الفقرة ٢٣٩)

يجب على الأمم المتحدة أن تجد السبل والوسائل التي تجعلها أداة رئيسية لادارة الشؤون العالمية تتوافر لها فرصة معقولة للنجاح. بيد أنه لا يمكن إنجاز هذا الهدف بدون النجاح في اتمام اصلاح نظامها الاجتماعي ـ الاقتصادي وتنفيذه. والعديد من المقترحات التي قدمت بشأن هذا الموضوع أثناء مداولاتنا تتجاوز مجرد التنسيق، وحسبما ذكر بشكل صحيح، لا يعتبر التنسيق بين أجزاء من منظومة الأمم المتحدة، التي نادرا ما تكون كفوءة في حد ذاتها، إجابة حقيقية.

تعد الازدواجية احدى المشاكل الأخرى التي ظلت عقبة كأداء لوقت طويل أمام الأداء الصحيح للجزء الاقتصادي والاجتماعي من أنشطة الأمم المتحدة. ولقد حان الوقت تماما للتخلص من جميع الهيئات الحكومية الدولية المتكررة حتى نجعل عملنا كفوءا وتكاليفه مردودة بقدر الامكان. ويمكن أن تكون احدى الطرق المحتملة لمعالجة هذه المشكلة الجسيمة دمج بعض هيئات الأمم المتحدة في الميادين القطاعية الرئيسية. وربما تكون التجميعات المقترحة التجارة، والأغذية والزراعة، والبيئة، والمساعدة التقنية، وأخيرا الاستثمار والصناعة. ويمكن أن تغطي هذه التجميعات جميع المواضيع الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الارتقاء بعملية اضفاء الطابع اللامركزي على صنع القرارات والمراقبة والرصد باتجاه الهيئات الاقليمية - لا يلزم أن يقتصر الأمر على اللجان الاقتصادية الاقليمية الراهنة - يمكن أن يساهم الى حد كبير في إيجاد أنشطة تستند الى الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وهناك اقتراح آخر يستحق أن ينظر فيه بتعمق: وهو تحديدا تنظيم آلية استشارية داخل الأمم المتحدة ومع الفعاليات الرئيسية في الاقتصاد والتجارة الدوليين، بما في ذلك الشركات والمصارف عبر الوطنية.

واسمحوا لي أن أجمل بإيجاز آراء وفدي بشأن القضايا قيد نظرنا. إننا نؤيد تماما مفهوم الأعمدة

الأساسية الخمسة للتنمية على نحو ما عرض بإيجاز في تقرير الأمين العام "خطة للتنمية". اننا ندرك أنه لا توجد اجابات سهلة وبسيطة لجميع الأسئلة والمشاكل العسيرة الحل المتصلة بمفاهيم التنمية البشرية المستدامة؛ لذلك يجب علينا أن نلتمس الأجوبة من خلال جهود المجتمع الدولي المنسقة تحت قيادة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون التفهم الجديد لمبادئ التعاون الاقتصادي والسياسي الدولي، المستند الى علاقات دولية عادلة وغير متحيزة، وتقبله، أحد النواتج الفرعية لهذا الجهد. ويمكن لنتائج هذا الجهد العالمي أن تصبح موضوعا للنقاش في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة ستنتهز هذه الفرصة فتأخذ دورا قياديا في الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ مفهوم التنمية البشرية المستدامة. بيد أن نجاح الأمم المتحدة في هذه المهمة النبيلة، أو عدمه، سيتوقف الى حد كبير على استعداد جميع الدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة منظمة فعالة بحق - وظيفية، وشفافة، وكفوءة، وخاضعة للمساءلة. ويجب أن يكون تهذيب هيكل منظومة الأمم المتحدة وتشغيلها بواسطة الاستفادة التامة من نظرية الإدارة الحديثة وأساليبها هو أساس جميع جهودنا في هذا الميدان. وهذه المهمة ذات طبيعة ملحة جدا.

ويحدونا الأمل أن ترسي هذه الدورة للجمعية العامة أساسا قويا للعملية التي بدأت بتقرير الأمين العام وأن تكفل أن تترجم "خطة للتنمية" الى مساهمة ملموسة، ليس فقط في المداولة الانمائية، وانما أيضا في دور الأمم المتحدة مستقبلا في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.